

## الفصل الأول ماهية التأمین وأنواعه

وبه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف التأمین ، وبيان خصائصه وأهدافه .

المبحث الثاني : أركان التأمین وعناصره .

المبحث الثالث : أنواع التأمین وتقسيماته .



## المبحث الأول

### تعريف التأمین ، وبيان خصائصه وأهدافه

وبه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف التأمین

المطلب الثاني : خصائص التأمین وأهدافه



## المطلب الأول

### تعريف التأمین

وبه ثلاثة فروع :

الفروع الأول : تعريف التأمین فی اللغة

الفروع الثاني : تعريف التأمین فی الفقه الإسلامي

الفروع الثالث : تعريف التأمین فی القانون



## الفرع الأول

### تعريف التأمين فى اللغة

التأمين لغة مصدر من الفعل " أَمِنَ " يقال : أمنت الرجل أمناً وأمنةً وأماناً ، وهو فى اللغة ضد الخوف ، قال تعالى :

﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۚ الَّذِى أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ ۚ ﴾ (١).

فيقال : أمن فلاناً على كذا أى وثق فيه واطمأن إليه، وأمنه على الشئ تأميناً جعله فى ضمان .

يقول الراغب " أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف ، والأمن والأمانة والأمان فى الأصل مصادر ، ويجعل الأمان تارة اسماً للحالة التى يكون عليها الإنسان فى الأمن ، وتارة اسماً لما يؤمن عليه الإنسان " (٢).

ويقول علماء اللغة : إن المادة المكونة من الأحرف " الألف والميم والنون " هى الأصل الذى يشتق منه الإيمان ، الذى هو بمعنى الثقة ، وهو فى الشرع عبارة عن التصديق الجازم بوحداية الله سبحانه وتعالى .

وكلمة " المؤمن " هى اسم من أسماء الله تعالى ، قال تعالى :

١- سورة قريش : الآيات ٣ : ٤ .  
٢- المفردات للراغب الأصفهاني ص ٢٥

﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ  
الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (١).

وقيل هي صفة الله تعالى الذي آمن الخلق من ظلمه ، لأنه جعله محرماً على نفسه وجعله من عباده أيضاً كذلك ، وقيل الذي آمن أوليائه عذابه ، وقيل المؤمن عند العرب المصدق ، ومعناه يذهب إلى أن الله تعالى يصدق عباده المسلمين يوم القيامة إذا سئل الأمم عن تبليغ رسالهم فيقولون ، ما جاءنا رسول ولا نذير ، ويكذبون أنبياءهم ، ويؤتى بأمة محمد صلى الله عليه وسلم فيسألون عن ذلك فيصدقون الماضين فيصدقهم ، أو يصدقهم النبي محمد صلى الله عليه وسلم وهو قوله تعالى :

﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾ (٢).

يقول الإمام القرطبي : " المؤمن أى المصدق لرسله بإظهار معجزاته عليهم ومصدق المؤمنين ما وعدهم به من الثواب ، ومصدق الكافرين ما أوعدهم من العقاب " (٣).

والأمين هو القوي لأنه يوثق بقوته ، وأهو الحافظ ، وفى الحديث ( المؤذن مؤتمن للقوم ) أى أنهم يأتونهم على صلاتهم وصيامهم .

وفى الحديث : ( النجوم آمنة السماء فإذا ذهب النجوم أتى السماء ما توعده ، وأنا آمنة لأصحابي فإذا ذهب أتى أصحابي ما يوعدون ، وأصحابي آمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما توعده ) (٤).

١- سورة الحشر : الآية ٢٣ .

٢- سورة النساء : الآية ٤١ .

٣- انظر : تفسير القرطبي ص ٦٥٢٥ طبعة الشعب

٤- انظر : النهاية فى غريب الحديث ج ١ ص ٧٠

ويقال ناقة " أمون " أى آمنته وثيقة بالخلق ، قد أمنت أن تكون ضعيفة ،  
وهى التى أمنت العثار والإعياء .

والأمانة تقع على الطاعة والعبادة والوديعة والثقة ، وفى الحديث : ( استودع  
اللّه دينك ، وأمانتك ) بمعنى دينك أى طاعتك وعبادتك ، ومعنى أمانتك أى أهلك  
ومن تخلفه بعدك منهم ، وكذلك مالك الذى تودعه وتستحفظه أمينك ووكيلك<sup>(١)</sup> .

---

١- انظر : لسان العرب ج ١٣ ص ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، والمفردات للراغب الأصفهاني ص ٢٥ ، والنهاية فى غريب  
الحديث ج ١ ص ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ .

## الفرع الثاني

### تعريف التأمين في الفقه الإسلامي

وردت كلمة التأمين في الفقه بعدة معاني منها :

أولاً : التأمين بمعنى : إعطاء غير المسلم ثقته بعدم القتل وما دونه ، إن دخل إلى

دار المسلمين بموجب عقد يوقع معه ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ... ﴾ (١).

وقد أعطى النبي ﷺ هذا الحق لجميع المسلمين فقال ﷺ : (المسلمون تتكافأ

بدمائهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم) (٢). فمعنى قوله ﷺ "ويسعى

بذمتهم أدناهم" أى أن إعطاء الذمة والأمان من كل المسلمين واحدة ، حتى أنه ﷺ

قد أعطاه للنساء ، فقال ﷺ (لأم هانئ) ( قد أجرنا من أجزت يا أم هانئ ) (٣).

ثانياً : التأمين بمعنى : قول المصلى إماماً كان أو مأموناً فى صلاته السرية ، أو

الجهرية ، بعد الانتهاء من قراءة الفاتحة " آمين " (٤) ، يقول الرسول ﷺ

( إذا أمن الإمام فأمنوا فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم

من ذنبه ) . وفى رواية عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : ( إذا قال

١- سورة التوبة : من الآية ٦ .

٢- مسند الإمام أحمد ج ١٦ ص ٢٣

٣- صحيح البخارى ج ٤ ص ٦٧ ، سنن أبى داود ج ٣ ص ٨٥

٤- وقد يكون التأمين على الدعاء عموماً وله فضل أيضاً ، فقد روى أن النبى ﷺ قال " لا يجتمع ملاً فيدعو بعضهم

ويؤمن سائرهم إلا أجابهم الله " انظر مجمع الزوائد ج ١٠ ص ١٧٠

الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، فقالوا آمين فإن من وافق قوله قول  
الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ) (١).

وقد أكد النبي ﷺ على قولها في صلاة الجماعة نظراً لأهميتها ، وقد وردت  
أيضاً روايات تدل على أننا نُحسد عليها من الأمم الأخرى ، فقد روت السيدة عائشة  
رضي الله عنها قالت : إن رسول الله ﷺ قال : ( ما حسدتكم اليهود على شئ ما  
حسدتكم على السلام والتأمين ) (٢).

بل عده النبي ﷺ " أى التأمين " مما أختصه الله به فقال ﷺ ( إن الله  
أعطاني خصالاً ثلاثة فقال رجل من جلسائه وما هذه الخصال يارسول الله ، فذكر  
منها وأعطاني التأمين ولم يعطه أحد من النبيين إلا أن يكون الله أعطى هارون ،  
يدعو موسى ويؤمن هارون ) (٣).

ثالثاً : أخيراً وجد للتأمين في الفقه الإسلامى معناً يواكب المعنى القانونى : فعرفه  
الأستاذ الشيخ مصطفى الزرقاء بأنه : نظام تعاونى يؤدى إلى تفتيت أجزاء  
المخاطر والمصائب وتوزيعها على مجموع المستأمنين ، عن طريق التعويض

١- صحيح البخارى ج ١ ص ٢٧١ رقم الحديث ٧٤٩ طبعة دار ابن كثير - اليمامة  
٢- انظر : مصباح الزجاجة ج ١ ص ١٠٦ لكنانى حيث قال " هذا إسناد صحيح " ط الدار العربية بيروت ، احتج  
مسلم بجميع رواياته ، ورواه أحمد في مسنده وابن خزيمة في صحيحه ، والطبرانى ، ورواه البيهقى في سننه الكبرى.  
٣- صحيح ابن خزيمة ج ٣ ص ٣٩ ، ولنطق " أمين " روايتان أحدهما بالمد وهي لغة بنى عامر وهي الأكثر ،  
والأخرى بالقصر وهي لغة الحجاز ، ومعناها : استجب يارب أو اللهم استجب لى ، وقيل معناها : فليكن يعنى  
الدعاء، قال عمر بن أبى ربيعة في لغة من مد أمين :  
يا رب لا تسلبنى حبها أبداً

ويرحم الله عبداً قال أمينا  
وقيل معناها : رب أفعل ، ورى في معناها أقوال أخرى فروى عن أبى هريرة أنه قال : أمين درجة في الجنة .  
ومعناه أنها كلمة يكتب بها قائلها درجة في الجنة، وقيل : إنها خاتم رب العالمين على عباه المؤمنين ومعناه : أن الله  
طابع على عبادة بها ، بمعنى دفع الأفات والبلايا عنهم ، فكانت خاتم الكتاب الذى يصونه ويمنع فساده وإظهار ما فيه  
لمن يكره علمه به ووقفه على ما فيه ، وانظر : لسان العرب ج ٣ ص ٢٧ .

الذى يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة أقساطهم ، بدلاً من أن يبقى الضرر على عاتق المصاب وحده<sup>(١)</sup>.

وعرفه الشيخ على الخفيف بأنه : نظام تعاقدى ابتدعه رجال

الأموال لتوزيع الضرر - الناتج من الأخطار الزمنية التى تصيب الأموال بالإتلاف أو الفساد أو الضياع ، أو تصيب الأجسام والأنفس بالنقص والأمراض - وتجزئته بقسمته بين أفراد عديدين يتحمل كل منهم قسطاً منه ، وذلك عن طريق تقويمه والتوصل بقيمته إلى ترميمه ، أو تخفيفه ، وذلك بحمل قيمته ووضعها على أكبر عدد ممكن نتيجة لتعاقد تقوم على تنظيمه ومباشرته والإشراف عليه هيئات لها الخبرة الفنية والدرية والتجربة القائمة على أسس وقواعد إحصائية وتجريبية<sup>(٢)</sup>. ولا نستطيع أن نقول أن هذين التعريفين للتأمين غير متأثرين بتعريف القانون له ، ولذلك فسوف نقوم ببيان ما تضمناه من أركان وخصائص وسمات ووظائف للتأمين لاحقاً .

١- انظر : التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه ص ٢٢

٢- انظر التأمين ص ٧

## الفرع الثالث

### تعريف التأمين فى القانون

أولاً : عند فقهاء القانون الوضعى :

يذهب كثير من القانونيين إلى أن أفضل تعريف للتأمين هو تعريف الأستاذ الفرنسى " جوزيف هيماى " فقد عرفه بأنه : عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين ، وهو المؤمن له ، نظير دفع قسط ، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير ، من الطرف الآخر ، وهو المؤمن ، بمقتضاه يدفع هذا الأخير أداءً معيناً عند تحقق خطر معين ، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر ، وإجراء المقاصة بينهما وفقاً لقوانين الإحصاء<sup>(١)</sup>.

ولعل السرفى كون هذا التعريف هو الأفضل ما قاله الدكتور جلال محمد إبراهيم حيث قال : " والعلة فى تحبيذ الفقه<sup>(٢)</sup> للتعريف المتقدم ترجع للأسباب الآتية :

١. أنه تحاشى الإشارة إلى الصفة التعويضية للتأمين ، ومن ثم فهو ينطبق على نوعى التأمين أى التأمين من الأضرار ، والتأمين من الأشخاص ، كما أنه ينطبق أيضاً على التأمين التعاونى ، والتأمين بقسط ثابت ( التجارى ) .

١- انظر : التأمين دراسة مقارنة للدكتور / جلال محمد إبراهيم ص ٣٤ ، ٣٥ طبعة دار النهضة العربية ، وانظر :

عقد التأمين لأستاذنا الدكتور / عبد الرزاق حسن فرج ص ٩ ، ١٠

٢- يقصد به فقه القانون الوضعى

٢. أنه أبرز، جنباً إلى جنب ، العناصر القانونية والفنية للتأمين، فهو قد أورد العناصر القانونية للتأمين وهي " أطراف العقد، والخطر المؤمن منه ، والقسط، وتقدمة المؤمن " كما أنه لم يغفل الإشارة إلى العناصر الفنية له " وهي تجميع المخاطر المتحددة فى النوع والطبيعة ، وإجراء المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء .

وبهذا يكون هذا التعريف قد أوضح أن التأمين كعملية قانونية لا يمكن ممارستها إلا فى ظل الخلفية الفنية .

٣. أن هذا التعريف أظهر التأمين فى حقيقته الفعلية بصفة عملية لا يمكن أن يمارسها إلا مشروع منظم وعلى أسس فنية<sup>(١)</sup> .

ومن أبرز التعريفات للتأمين عند فقهاء القانون المصرى ، تعريف الأستاذ الدكتور / محمد على عرفه ، حيث عرف التأمين بأنه : " عملية فنية تزاو لها هيئات منظمة مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة وتحمل تبعاتها عن طريق المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء ، ومن مقتضى ذلك حصول المستأمن أو من يعينه حالة تحقق الخطر المؤمن منه على عوض مالى يدفعه المؤمن فى مقابل وفاء الأول بالأقساط المتفق عليه فى وثيقة التأمين " <sup>(٢)</sup> .

من هذين التعريفين للتأمين يتضح لنا أنهما يتكلمان عن التأمين بمعناه الأعم أولاً : من حيث كونه عقد يتعلق بإرادة شخصين هما : المؤمن والمستأمن ، اللذان ينشأ بينهما بموجبه علاقة قانونية ، وهو ما يطلق عليه " عقد التأمين " .

١- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ٣٥

٢- انظر : التأمين والعقود الصغيرة للدكتور/ محمد على عرفه ص ١١ طبعة عام ١٩٥٠ القاهرة .

وثانياً : من حيث إقامة العلاقة بين المؤمنین أنفسهم بكونهم مؤمنین ومستأمنین فی نفس الوقت وهو ما يطلق لعیه " التأمین " . وثالثاً : من حيث المقصود بالعناصر الاقتصادية والرياضية والقانونية المجتمعة فی التأمین وهو ما یسمى " بفن التأمین " . ورابعاً : یجمعان التأمین ككل من حيث جمع العناصر المتقدمة وهو ما يعرف قانوناً وعرفاً " بنظام التأمین " (١) .

ثانياً : فی بعض القوانين العربية :

عرف القانون المدنی المصری التأمین فی مادته رقم ٧٤٧ بأنه : عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن یؤدی إلى المؤمن له أو إلى المستفید الذی اشترط التأمین لصالحه مبلغاً من المال ، أو إيراداً مرتباً أو أى عوض مالى آخر فی حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبین بالعقد ، وذلك فی نظیر قسط أو أية دفعة مالية أخرى یؤدیها المؤمن له للمؤمن . (٢) .

وعرفه القانون المدنی السورى فی مادته رقم ٧١٣ بأنه : عقد بین طرفین أحدهما یسمى المؤمن له "بفتح المیم" ویقال له المستأمن أيضاً ، ویلتزم فیہ المؤمن بأن یؤدی إلى المؤمن له لمصلحته مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أى عوض مالى آخر فی حالة وقوع حادث أو تحقق -خطر مبین فی العقد- وتلك فی مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى یؤدیها المستأمن إلى المؤمن . (٣) .

١- انظر : دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثه ص ٤٤٦

٢- انظر : التأمین دراسة مقارنة ص ٣٣

٣- انظر : دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثه ص ٤٦٥

وعرفه القانون المدني الكويتي في مادته رقم ٧٧٣ حيث قال أنه : عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد ، مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ، وذلك فى نظير مقابل نقدي يؤديه المؤمن له للمؤمن ، ويجوز أن يكون مقابل التأمين أقساطاً أو دفعة واحدة<sup>(١)</sup> .

وعرفه كذلك القانون الأردني فى مادته رقم ٩٢٠ بأنه : عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر وهو المؤمن على تعهد بمقتضاه يدفع هذا الأخير أداءً معيناً عند تحقق الخطر المعين ، وذلك عن طريق تجميع مجموع من المخاطر وإجراء المقاصة وفقاً لقوانين الإحصاء<sup>(٢)</sup> .

١- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ٣٣

٢- انظر : دراسة شرعية ص ٤٦٥

## المميزات والاعتراضات على هذه المواد

### أولاً : المميزات

١. أهم ما يميز تلك المواد هي أنها قد تحاشت الإشارة إلى الصفة التعويضية للتأمين وبالتالي فهي جعلته عاماً يشمل جميع أنواع التأمين ، على عكس ما فعلته بعض التعريفات التي اقتصرت على ذكر تلك الصفة التي لا توجد إلا في التأمين من الأضرار، إذ إن التأمين على الأشخاص لا تظهر فيه تلك الصفة، ولهذا فتكون تلك المواد صادقة على التأمين من الأضرار، والتأمين على الأشخاص ، فتكون عامة لكل أنواع التأمين<sup>(١)</sup>.
٢. أنها أبرزت الأسس القانونية للتأمين من حيث الأشخاص ، المؤمن والمؤمن له ، ومن حيث الخطر المؤمن منه ، ومن حيث القسط الذي يلتزم به المؤمن له ، ومن حيث التقدمة التي يلتزم بها المؤمن وهذه كلها عناصر التأمين الأساسية.

### ثانياً : الاعتراضات

اعترض على تلك المواد بأنها قاصرة عن تعريف التأمين بمعناه الواسع والدقيق في نفس الوقت ، وبيان ذلك من وجهين :

الوجه الأول : اعترض عليها بأنها اقتصررت فقط على بيان الجانب القانوني للتأمين ، فأبرزته على أنه عقد يتم بين طرفين هما المؤمن والمؤمن له، وأهملت تماماً ذكر الأسس الفنية للتأمين، مع أن التأمين لا يمكن

١- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ٣٣

أن يظهر إلى الوجود كعقد إلا من خلال أسس فنية تساعد على إظهاره ، إذ في تلك الخلفية للعقد يظهر دور المؤمن وهو يجمع بين يديه عمليات تأمين كثيرة ليديرها وفقاً للأسس الفنية ليتمكن ، في نهاية الأمر من توزيع نتائج الكارثة التي تصيب بعض المؤمن لهم على مجموع المؤمن لهم كلهم .

**الوجه الثاني :** لا يمنع هذا التعريف الوارد في المواد للتأمين من دخول الرهان معه، إذ في الرهان يلتزم أحد المتراهنين بأن يؤدي إلى المتراهن الآخر مبلغاً من المال في حالة وقوع الحادث محل الرهان ، ومن المعلوم أن التأمين يقوم على أسس فنية ورياضية تباعد بينه وبين الرهان ، وبهذا تكون المواد غير مانعة من دخول غيره معه من هذا الوجه ، وغير جامعة لكل معانيه من خلال الوجه الأول<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني

### خصائص عقد التأمین وأهدافه

وبه فرعان :

الفرع الأول : خصائص عقد التأمین

الفرع الثاني : أهداف التأمین



## الفرع الأول

### خصائص عقد التأمین

لعقود التأمین خصائص وسمات قد تتميز ببعضها عن غيرها من العقود وأهم هذه الخصائص هي :

أولاً : أنها عقود رضائية :

وهذه الصفة تعنى أنه يكفى لانعقاد أى عقد من عقود التأمین أن يتبادل الطرفان التعبير عن إرادتهما المتجه نحو إبرام هذا العقد ، ولا يتطلب لقيامها التوقف حتى تفرغ فى شكل قانونى كالكتابة والتوثيق مثلاً ، فالعقد فيها بحسب أصله رضائى ، فبمجرد توافق الإيجاب والقبول فيه يقوم العقد ، وإن احتاج فى إثباته بعد ذلك إلى الكتابة ، ولا يشترط لقيامه أيضاً دفع القسط الأول من التأمین ، وإن كان ممن الممكن الاتفاق على غير ذلك ، ولا يشترك فيه أيضاً قيام كل من المؤمن والمؤمن له بالتوقيع على العقد حتى يتم .

### اعتراض

وقد اعترض على ذلك بأن القانون المدنى المصرى ينص فى المادة (٧٥٥) منه على كون الكتابة ركن لانعقاد التأمین على حياة الغير<sup>(١)</sup> . وكذلك اشترط القانون المدنى الكويتى فى مادته (٧٧٩) على صفة الشكلية فيه ، فنص على أنه لا ينعقد

١- انظر : التأمین للدكتور/ عبد الحى حجازى ص ١٥٥ ، طبعة عام ١٩٥٨م القاهرة

إلا بتوقيع المؤمن على وثيقة التأمين " أو مذكرة التغطية المؤقتة " وتسليمها إلى المؤمن له (١).

## الرد على الاعتراض

ورد على هذا الاعتراض بأمرية :

أولاً : بأن القانون المصرى وإن كان قد نص على الكتابة فى التأمين على حياة الغير، إلا أنه قد نص على أن هذه الكتابة تكون قبل إبرام العقد ، وبالتالي فهى لا تدخل فى عنصر التراضى اللازم لقيام العقد ، والذى يدل على ذلك هو أن الغير " أى المؤمن عليه " والمراد التأمين على حياته ليس بطرف على الإطلاق فى العقد .

ثانياً : بأن القانون الكويتى قد نص على أنه إذا قدم المؤمن له إيصالاً يدفع جزء من مقابل التأمين ، كان له أن يثبت بكافة الطرق أن العقد قد تم ، حتى ولو لم يكن قد تسلم مذكرة تغطية مؤقتة فانتفت بذلك صفة الشكلية (٢).

ثانياً : أنها عقود تجارية أو مدنية :

هذه هى الصفة الثانية لعقود التأمين ، فهى قد تكون تجارية ، وقد تكون مدنية ، وقد تكون مختلطة بأن تكون تجارية بالنسبة لأحد أطرافها ، وتكون مدنية بالنسبة للطرف الآخر ، ومن المعلوم أن هناك فرقاً واضحاً بين كون العقد يكتسب

١- انظر : التأمين دراسة مقارنة للدكتور / جلال محمد إبراهيم ص ٤١٨

٢- انظر : المرجع السابق ص ٤١٩ ، وانظر أحكام التأمين دراسة فى القانون والتضاء المقارنين للدكتور / أحمد شرف الدين ص ٧١ الطبعة الثالثة ص ١٩٩١ م .

الصفة التجارية ، أو الصفة المدنية من حيث الاختصاص ، والإثبات والتضامن ، والمهلة القضائية ، والنفاد المعجل ، والأعذار ، وبصفة خاصة من حيث الفائدة التي قد تكون اتفاقية أو قانونية ، ولقد استقر في القانونين الفرنسي والمصري أن عقد التأمين قد يكون تجارياً ، وقد يكون مدنياً ، وقد يكون مختلطاً ، وذلك بالنسبة للمؤمن أو المؤمن له :

فأما بالنسبة للمؤمن : فإن كان جمعية من الجمعيات كما في حالة التأمين التبادلي أو التعاوني فإن عقد التأمين بالنسبة لها يكتسب صفة المدنية ، إذ إن الربح في تلك العقود غير وارد . أما إن كان المؤمن شركة مساهمة ، كما في التأمين التجاري ذي القسط الثابت ، فإن عقد التأمين يكتسب الصفة التجارية .

وأما بالنسبة للمؤمن له : فإن كان لا يعمل بالتجارة ، أو يعمل فيها ولكن التأمين لا يتعلق بتلك التجارة فإن عقد التأمين سيصبح عقداً مدنياً ، وأما إن كان المؤمن له تاجراً وتعلق عقد التأمين بتجارته من أي جهة كان ، فإن العقد سيصبح بالنسبة له عقداً تجارياً يخضع لأحكام القانون التجاري .

وبناء على ما تقرر فإن عقود التأمين قد تكون تجارية خالصة وذلك إذا كان الطرفان فيها لهما صفة التجارية ، أو دخلا في تلك العقود بغرض الربح ، وقد تكون مدنية خالصة إذا لم يكن حالهما كذلك ، وقد تكون مختلطة بين المدنية والتجارية ، وذلك إذا كان أحد طرفيها له صفة المدنية ، والآخري له صفة تجارية<sup>(١)</sup> .

١- انظر : التأمين والعقود الصغيرة ص ٩٧ ، التأمين دراسة مقارنة ص ٤٦١

ثالثاً : أنسها عقود معاوضة :

بمعنى أن كلاً من طرفيها يأخذ عوضاً ومقابلاً لما أعطى ولما قدمه :

فأما المؤمن : فإنه يأخذ الأقساط المؤمن له ، ويدفع له مبلغ التأمين إن تحقق الخطر أو الأمر المتفق عليه .

وأما بالنسبة للمؤمن له : فإنه يدفع الأقساط المتفق عليها ، ويأخذ مبلغ التأمين المتفق عليه ، ويظل العقد في جانبه أيضاً وله صفة المعاوضة حتى وإن لم يأخذ المبلغ المتفق عليه كتعويض ، وذلك لأنه يظل يحصل على الأمان الذي كان يبتغيه من وراء التأمين ، فضلاً عن أن نيته لم تتوجه إلى التبرع حين إقدامه على الدخول في هذا العقد ، وبالتالي فإن العقد تظل له صفة المعاوضة في كل الأحوال<sup>(١)</sup>.

رابعاً : أنسها عقود ملزمة للجانبين :

ففي عقود التأمين المختلفة ينشأ التزام وتبعة على الأطراف فيها :

فبالنسبة للمؤمن : قد يكون التزامه حقيقاً ومتحققاً وذلك إن قام بدفع مبلغ التأمين لتحقيق الخطر أو الأمر المتفق عليه ، أو إذا كان الخطر المؤمن منه محقق الوقوع ، وقد يكون التزامه احتمالياً وذلك إذا كان الخطر المؤمن منه غير محقق الوقوع من حيث المبدأ ، ويظل العقد بالنسبة له ملزماً حتى ولم يتحقق الخطر، لأن التزامه بضمان الكارثة ينشأ من وقت إبرامه للعقد ، وإنما الذي يتوقف على تحققها هو تنفيذه لهذا الالتزام .

١- انظر : الوسيط في شرح القانون المدني لدكتور عبد الرازق السنهوري ص ١٤٤١ طبعة دار النهضة العربية .

وأما بالنسبة للمؤمن له : فإن التزامه في كل الأحوال يكون متحققاً إذ هو يلتزم بدفع الأقساط المطلوبة منه ، والتبليغ عن وقوع الخطر المحقق به أو تفاقمه ، إذ إن ذلك من الالتزامات المرتبطة به والناشئة عن العقد . وهذه الصفة " صفة الإلزام للجانيين " هي التي تفسر لنا لماذا لا يعد المؤمن ملتزماً بالضمان إذا أدخل المؤمن له بالتزاماته الناشئة عن العقد سواء في ذلك التزامه بإعلان الخطر ، أو التزامه بإعلان الكارثة ، أو التزامه بدفع القسط ، كما أنها تفسر لنا عدم جواز مطالبة المؤمن له باسترداد الأقساط التي دفعها حتى لا تقع الكارثة المؤمن منها ، لأن هذه الأقساط إنما هي مقابل تحمل عبء هذه الكارثة حال وقوعها وهو التزام موجود منذ بداية العقد <sup>(١)</sup> .

#### خامساً : أنسرها عقود إزعان :

ويقصد بعقد الإزعان أنه العقد الذي لا يملك أحد طرفيه " وهو القابل " أن يعترض على أحد بنوده فضلاً عن أن الالتزام بأى منها بعد توقيعه عليه . وذلك يعنى أن الموجب يعرض ويضع الشروط المناسبة له في العقد ، ولا يسع القابل إلا أن يقبل العقد بتلك الشروط أو يرفضه مطلقاً دون أن يكون له الحق في طلب تعديل هذه الشروط ، وهذا هو عينه ما يتحقق في عقود التأمين ، حيث إن " المؤمن " يضع الشروط المناسبة له ويطبّعها في صورة وثيقة يعرضها بشكل عام للكافة ولا يرتضى فيها بأى تعديل أو تعديل أو مناقشة ، وليس أمام " المؤمن له " إلا قبول العقد بتلك

١- أنظر : أحكام التأمين للدكتور أحمد شرف الدين ص ١١٢ ، والتأمين دراسة مقارنة للدكتور / جلال إبراهيم ص ٤٢٨

الشروط ، أو رفضه كله . ويستند في ذلك إلى نص المادة (١٠٠) من القانون المدني المصري التي تنص على أن "القبول في عقود الإذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة ، يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة لها " .

إلا أن المشرع الوضعي قد راعى حق الطرف الأدنى "المذعن" عموماً في كل العقود ، حيث تدخل ببعض النصوص القانونية التي تحميه وتحفظ له حقوقه ، أو تمنع من التعسف به ، فنصت المادة (١٤٩) من القانون المدني على أنه " إذا تم العقد بطريق الإذعان وكان قد تتضمن شروطاً تعسفية ، جاز للقاضي أن يعدل هذه الشروط ، أو يعفى الطرف المذعن منها ، وذلك وفقاً لما تقضى به العدالة ، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك " كما أن المادة (١٥١) من نفس القانون تنص على أن الشك يفسر لمصلحة الطرف المذعن " المؤمن له في عقد التأمين ط حتى ولو لم يكن ذلك في مصلحة المدين " وهو المؤمن في عقد التأمين " .

## الشروط الباطلة في عقود التأمين

لما كان عقد التأمين قد يضح فيه المؤمن شروطاً من شأنها أنها تلحق ضرراً بليغاً بالمؤمن له فإن القانون قد تدخل بمادته (٧٥٠) مدني بالنص على بطلان بعض الشروط التي قد ترد في عقد التأمين على وجه الخصوص ، فقال " يقع باطلاً ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية :

١. الشرط الذي يقضى بسقوط في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية .

٢. الشرط الذى يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره فى إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات ، أو فى تقديم المستندات ، إذا تبين من الظروف أن التأخير كان بعذر مقبول .

٣. كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقاً بحالة من الأحوال التى تؤدى إلى البطلان أو السقوط .

٤. شرط التحكيم إذا ورد فى الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لا فى صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة .

٥. كل شرط تعسفى آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر فى وقوع الحادث المؤمن له .  
ثم نص القانون المدنى فى مادته رقم (٧٥٣) على أنه " يقع باطلاً كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة فى هذا الفصل "أى الفصل الخاص بعقد التأمين "إلا أن يكون لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد " .

بهذا التدخل بتلك النصوص يتبين لنا أن عقد التأمين فى أصله عقد إذعان ، إلا أن المشرع قد تدخل ليحمى الجانب الضعيف فيه ببعض الأمور التى تشجع على الدخول فى التأمين ، ومع ذلك وفى نفس الوقت لم يمنع المؤمن من فرض شروط أخرى قد يراها مناسبة له من الناحية الاقتصادية التى هى مقصودة من إنشاء شركة التأمين ، إذ عرضه منها الربح . فوازن بين الأمرين ببعض الضوابط حتى لا يحجم المؤمن عليهم عن الدخول فى عقود التأمين ، وحتى لا يستغل المؤمنون الفرصة فيتعسفون فى إملاء شروطهم<sup>(١)</sup> .

١- انظر : التأمين للدكتور عبد الرزاق حسن فرج ص ١٠٢ ، ١٠٣ ، التأمين من الوجهة القانونية والشرعية للدكتور / برهام محمد عطا الله ص ٦٦

سارساً : أنہا عقود احتمالية تتضمن الغرر :

وهذه صفة جوهرية في عقود التأمين وذلك أن شأن العقد الاحتمالي هو الذي لا يعرف فيه أحد طرفيه أو كلاهما وقت إبرامه مقدار ما يدفع ومقدار ما يأخذ ، ومتى سيحدث ذلك ، وهذا بالضبط ما يحدث في عقد التأمين .

فبالنسبة للمؤمن : فإنه لا يعرف كم سيأخذ من الأقساط التي سيدفعها المؤمن عليه ، ولا يعرف متى سيدفع المبلغ المراد منه عند تحقق الخطر ، وقد لا يعرف كم سيدفع ، فقد يربح وذلك إن أخذ كثيراً من الأقساط بحيث تزيد عما سيدفعه ، وقد يخسر إن تحقق الخطر في المستقبل القريب وأصبح ملزماً بدفع مبلغ التأمين قبل أن يحصل كثيراً من الأقساط .

وبالنسبة للمؤمن له : فإنه لا يعرف كم سيدفع من الأقساط حتى يحصل على مبلغ التأمين ، ولا يعرف متى سيحصل على مبلغ التأمين ، ولا يعرف كم سيأخذ من مبلغ التأمين ، وقد لا يأخذ شيئاً مطلقاً ، وبالتالي فالعقد بالنسبة له قد يكون مربحاً وذلك إذا أخذ مبلغ التأمين كاملاً وفي وقت قريب ، وقد يتضمن له الخسارة الفادحة وذلك إن لم يأخذ مبلغ التأمين في بعض الأحوال ، أو قد يدفع كثيراً ولا يأخذ إلا القليل .

ولذلك فإن عملية فن التأمين تتدخل في تلك الصفة من حيث الحسابات والإحصائيات ومعرفة الأحوال ، وخصوصاً من جانب شركات التأمين ، وتفادي الحظ أو الصدفة السيئة من جانب المؤمن له ، وبالتالي فإن تلك الصفة من أهم الخصائص التي تميز عقد التأمين .

يقول الدكتور/ جلال إبراهيم " والواقع أن صفة الاحتمالية في عقد التأمين تعد من أهم خصائص هذه العقد ، بل هي من مقوماته ، لأن الاحتمال هو جوهره ، ولذلك فإنه إذا انتفى الاحتمال وقت إبرام العقد وقع التأمين باطلاً " كما هو الحال بالنسبة لتأمين الخطر الظني " م ٧٧٧ مدني كويتي " كما أنه إذا زال الاحتمال أثناء سريان العقد " كما لو هلك الشيء المؤمن عليه بخطر آخر غير الخطر المؤمن منه " انقضى العقد بقوة القانون " (١).

سابعاً : أنسب عقود مدة أو عقود مستمرة :

عقد المدة أو العقد المستمر : هو العقد الذي يكون الزمن فيه عنصراً أساسياً ومقصود لذاته ، بحيث يتحدد على مقتضاه محل التزام ناشئ عنه (٢).  
وهذه الخاصية تتحقق في عقود التأمين سواء من جهة المؤمن أو من جهة المؤمن له .

أما بالنسبة للمؤمن : فهو يلتزم بمقتضاه ، وطوال فترة معينة وعلى امتدادها يتحمل الخطر المؤمن منه ، بحيث يكون لكل لحظة حظها من الضمان ، وهذا الالتزام بطبيعته التزاماً مستمراً.

وأما بالنسبة للمؤمن له : فإنه يلتزم بمقتضاه بالاستمرار في دفع أقساط التأمين على فترات دورية منتظمة تقابل الفترات التي يلتزم فيها المؤمن بالضمان .

١- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ٤٢٩

٢- المرجع السابق ص ٤٣٠

## اعتراض

يعترض على ذلك بما إذا قام المؤمن له بدفع جميع الأقساط التي عليه جملة واحدة ، فإن التزامه لم يعد مستمراً كما في الحالة السابقة .

## الرد على الاعتراض

يرد على هذا الاعتراضه بأمرية :

الأول : أن مقدار القسط يكون محدداً على ضوء المدة التي سيضملمها الضمان ، وبالتالي فإن الالتزام يقابل تلك المدة .

الثاني : أن المؤمن له يلتزم بالإبقاء على الخطر المؤمن ضده بحالته التي كان عليها وقت إبرام العقد ، أى أنه يلتزم بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الخطر، وهذا الالتزام بطبيعته ، ككل التزام بالامتناع ، يعد التزاماً مستمراً .

## إعادة الاعتراض

يعاد الاعتراض على ما سبق بأن ما ذكر في الرد غير مقبول ولا يضيف صفة الاستمرارية على العقد بالنسبة للمؤمن إن دفع الأقساط جملة واحدة ، وذلك لأن القول بأن تحديد مقدار القسط قد روعى فيه مدة التأمين ليس من شأنه أن يجعل التزام المؤمن له مستمراً ، إذ الغرض أنه قد نُفد دفعة واحدة ، كما أن القول بأن التزام المؤمن له بالامتناع عن زيادة الخطر، إنما هو التزام مستمر لا يقدم جديداً

لأنه حتى بفرض صحة هذا ، فإن هذا الالتزام ليس هو الالتزام الرئيسي للمؤمن له ، إذ الالتزام الرئيسي الواقع عليه هو التزامه بدفع الأقساط ، وهذا الأخير فى هذه الحالة فورياً وليس مستمراً .

ولكن وبرغم هذه الاعتراضات فإن عقد التأمين يظل من عقود المدة حتى وإن انتفت تلك الصفة عن أحد طرفيه إذ المؤمن فيه فى كل أحواله يظل على التزامه طوال فترة العقد . ويترتب على كون عقد التأمين من العقود المستمرة كون الفسخ له لا يترتب عليه بطلان الالتزام وما يترتب لعيه قبل الفسخ ، فلا يحق مثلاً للمؤمن له بالرجوع على المؤمن بأخذ ما دفعه من أقساط سابقة على الفسخ ، كما أن أثر استحالة تنفيذ العقد كما لو هلك الشئ المؤمن عليه هلاكاً كلياً بخطر آخر غير الخطر المؤمن منه، فإن العقد ينقضى تبعاً لذلك ، وينفسخ بقوة القانون ، دون أن يكون له أثر فيما مضى من التزامات أيضاً ، وكذلك يترتب عليه أن يرد المؤمن ما أخذه من أقساط لم يكن العقد قائماً وقتها ، كما لو انقضى العقد بسبب آخر غير انقضاء مدته ، أو وقع الخطر المؤمن منه <sup>(١)</sup> .

تماماً : أنسرها عقود يَدْخُلُ فيها حسن النية :

ومعنى ذلك أن حسن النية يقوم فيها بدور كبير من جانب طرفى العقد ، من وقت إبرامه ، وحتى وقت تنفيذه ، ولذلك فإن الإخلال بمقتضيات حسن النية فيه يستتبعه على نطاقه توقيع عقوبات قاسية على من أخل بذلك :

فبالنسبة للمؤمن : فإنه يعتمد إلى حد كبير على ما يدلى به طالب التأمين من بيانات متعلقة بشخصه ، أو بالظروف المحيطة بالخطر المطلوب التأمين منه ، وإن بدل فيها أو غير توقع عليه عقوبات قاسية .

وأما بالنسبة للمؤمن له : فإنه يلتزم بإخطار المؤمن بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الخطر المؤمن منه ، سواء بزيادة فرص تحققه أو بتشديد جسامته ، كما يلتزم بالأداء يقوم بأى عمل من شأنه أن يؤدي إلى أحد هذين الأمرين أو كليهما<sup>(١)</sup>. ولذلك فإنه ينص غالباً في وثائق التأمين على بطلان العقد أو سقوطه في حق المؤمن له بحيث لا يأخذ مبلغ التأمين إن ثبتت سوء نيته .

١- انظر : عقد التأمين للدكتور / نزيه محمد المهدي ص ٢١٧ ، وما بعدها طبعة دار النهضة العربية عام ١٩٧٤م ، وكذلك عقد التأمين للدكتور / عبد الرازق حسن فرج ص ١٠٢ ، ١٠٣

## الفرع الثانى

### أهداف التأمین ووظائفه

تتلخص أهداف التأمین ووظائفه عند من ذهب إليه فى مجموعة من الأمور

أهمها :

أولاً : إشاعة الأمن وطمأنينة النفس تجاه أحداث المستقبل وبالتالى تتحقق السعادة للمستأمن " المؤمن له " لأنه حين يشعر أن حاجاته مؤمنة فى حالات الطوارئ فإن نفسه ترتاح وتطمئن ، وهذه الراحة تعود على المجتمع بالخير .

ثانياً : التعاون بين أفراد المجتمع ، وذلك يبدو جلياً وواضحاً فى حالة التأمین التعاونى أو التبادلى الذى توزع فيه آثار الأخطار على الجميع ، ومن المعلوم أن ذلك يجلب التعاون بين أفراد المجتمع ، فيتحصن المجتمع من آثار المصائب والنكبات التى قد تلحق أفرادها ، وحتى فى غير التأمین التعاونى ، فإن المؤمن يقوم بدور الوسيط لتنظيم كيفية هذا التحمل ، كما فى التأمین التجارى وإن كان ذلك غير ملحوظ فيه بصورة واضحة كصورة التأمین التعاونى ، إلا أن النتيجة النهائية له تتمثل فى تقسيم آثار الكوارث بين عدد كبير من الناس وهذا هو مؤدى فكرة التعاون<sup>(١)</sup> .

١- انظر : دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة ص ٤٦٧

ثالثاً: يستخدم التأمين كوسيلة لتشجيع الائتمان ، وذلك أنه عندما يحتاج إنسان إلى قرض من آخر مثلاً فإنه يقدم عادة ضماناً لهذا القرض ، ويتمثل هذا الضمان في نحو عقار أو غيره من الأموال ، مما يطمئن الدائن على حقه ، ومن هنا فإن التأمين على هذا العقار ونحوه من الضياع يؤكد حفظ حق الدائن ، وبالتالي يعطى القرض المطلوب منه ، إذ أن ماله يكون مضموناً بسبب تأمين هذا المال ، وعلى ذلك يكون التأمين وسيلة من وسائل تشجيع الائتمان بين الناس .

رابعاً: يستخدم التأمين أيضاً كوسيلة لتكوين رؤوس الأموال في المجتمع ، وذلك أن الأقساط التي يدفعها المستأمنون تتجمع فتكون مبالغ طائلة يمكن الاستفادة بها في المشاريع الكبرى، مما يعود على الصالح العام والاقتصاد القومي بالتنمية ، والقدرة على الدخول في مشاريع عملاقة<sup>(١)</sup> .

يقول الشيخ على الخفيف بعد أن بين مدى التعاون الذي يحققه التأمين بين أفراد المجتمع إذا كان تعاونياً أو اجتماعياً تمارسه الدولة فيقول :

وهذا إلى ما للتأمين من منافع وثمرات نجمها فيما يلي :

١. أنه يعد وسيلة من وسائل الاحتياط والوقاية - احتياط لحادث مستقبل قد يجيء بالضرر فيخفف أو يتلاشى بسببه - ووقاية من عوز ينزل فيدفعه للحصول على مبلغ التأمين ، كما تؤدي بعض أنواعه إلى أمن الشخص على من

١- انظر : التأمين المعاصر ص ٣٢ ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلام للدكتور / محمد عثمان شبير ص ١٠١ طبعة دار النفائس

- يهمه أمرهم من أهل بيته وأقاربه وغيرهم ممن يرى أن يدفع إليهم مبلغ التأمين الذى يستحق عند حدوث الحادث المؤمن ضده تأميناً على مستقبلهم .
٢. أنه يبعث الطمأنينة فى النفوس فيطمئن صاحب المال على طلبه ، والتاجر على تجارته والصانع على مصنعه ، وهذا ما يكسب النشاط الإنسانى حدة وقوة، والإنتاج نمواً وجودة ، وقد أصبح ذلك ضرورة تتطلبها حالة هذا العصر الذى ازدادت فيه الأخطار، وكثرت توقعها ، وذلك ما قد يضعف معه النشاط والأمل وهما من أهم أسباب الإحسان فى الإنتاج والزيادة فيه .
٣. أنه يحقق للمؤمن له ما قد يعجز عنه لولاه ذلك أن الحصول على مبلغ التأمين قد ييسر للشخص سبيل الزواج إذا ما عجز عنه بسبب قلة إيراده وماله ، وقد يهيئ له التغلب على تكاليف الحياة ومطالبها .
٤. أنه يدعم الثقة المالية ، كما يرى ذلك فى التأمين على الرهان العقارية ، وهو ما يعرف بتأمين الائتمان ، وفى دعمها نمو الاقتصاد ، وتوسيع دائرة العمل .
٥. أنه مصدر لتكوين رؤوس أموال ضخمة ، تتجمع من أقساط التأمين ، مما يمكن استخدامه والانتفاع به فى مجال التصنيع والإنتاج والاقتصاد القومى بوجه عام<sup>(١)</sup> .
- هذه هى أهم أهداف التأمين ووظائفه التى يقوم بها .

١- انظر : التأمين للشيخ على الخفيف ص ٢١ ، ٢٢



## المبحث الثاني

### أركان التأمین وعناصره<sup>(١)</sup>.

وبه أربعة مطالب :

المطلب الأول : الخطر

المطلب الثاني : الأشخاص

المطلب الثالث : الأموال

المطلب الرابع : المصالح<sup>(٢)</sup>.

---

١- الركن في الاصطلاح هو ما توقف عليه وجود الشيء وكان جزءاً من ماهيته  
٢- البعض لا يجعل المصلحة كركن إلا في التأمین من الأضرار فقط، أما في حالة التأمین على الأشخاص فليست هي  
بجزء فيه .



## المطلب الأول الخطر

والخطر هو العنصر الأول في عملية التأمين ، إذ هو المحرك لها والدافع إليها، فلولا الخطر ما فكر الناس في تأمين أنفسهم ضده ، ولذلك فهو محل عقد التأمين وعليه تتحقق الأركان الأخرى ، وتتحدد الالتزامات الناشئة عن هذا العقد .  
ولبيان حقيقة الخطر فلا بد من تعريفه ، وبيان شروطه وأنواعه في ثلاثة فروع على النحو الآتي :

الفروع الأول : تعريف الخطر .

الفروع الثاني : شروط الخطر .

الفروع الثالث : أنواع الخطر .



## الفرع الأول

### تعريف الخطر

أولاً : فى اللغة :

للخطر فى اللغة معاناً كثيرة منها :

١. الخطر بمعنى الإشراف على الهلاك وخوف التلف ، ومنه قولهم " حياة الإنسان فى خطر " ، أو قولهم " خاطر بنفسه " أى فعل ما يكون الخوف فيه أغلب .

٢. الخطر بمعنى السبق الذى يتراهن عليه ، ومنه قولهم " جعلت المال خطراً بين المتراهنين " أو " خاطرته على المال " أى راهنته عليه<sup>(١)</sup>.

ثانياً : فى الاصطلاح :

اتفق فقهاء القانون فى كل من فرنسا ومصر على تعريف الخطر بأنه : حادثة احتمالية لا يتوقف تحققها على محض إرادة أحد الطرفين خاصة إرادة المؤمن له<sup>(٢)</sup>.

من هذا التعريف للخطر يتبين لنا أنه لكى يطلق على حادثة ما كونها خطراً ، فيجوز بذلك أن تكون محلاً للتأمين أن يتوافرها شرطين أساسيين :

الأول : كونها محتملة الوقوع .

١- انظر : المصباح المنير ج ١ ص ١٧٣ ، المعجم الوجيز ص ٢٠٢

٢- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ١٣٣

الثانى : ألا يرتبط وقوعها بإرادة أحد طرفى عملية التأمين وبخاصة إرادة المؤمن له.

لكن هذا التعريف غير دقيق من وجهين :

الأول : أنه يوحى بعدم شموليته لكل الحوادث التى تصلح أن تكون محلاً لعملية التأمين ، وذلك لكونه قد أطلق صفة الاحتمالية على الحادثة المراد التأمين ضدها بصورة مطلقة مما يوحى بكون الحوادث التى تنتفى عنها صفة الاحتمالية من بعض الوجوه غير صالحة لأن تكون محلاً لعقد التأمين ، وذلك غير صحيح ، فإن الوفاة مثلاً أمر مؤكد من حيث وقوعها ، وإن كانت لها صفة الاحتمالية فى بعض الجوانب كتاريخ حدوثها ، ورغم ذلك فإنها بالاتفاق خطر يجوز التأمين ضده ، فلو قصد احتمالية الحادثة جميع صفات الاحتمالية لما كانت محلاً للتأمين ، ولذلك فمن المستحسن أن تضبط صفة الاحتمالية فى التعريف بكونها من حيث المبدأ والتاريخ .

الثانى : أنه قد اشترط ألا يتوقف وقوع ووجود الحادثة المراد التأمين منها على إرادة أحد الداخلين فى عملية التأمين وخصوصاً المؤمن له ، وذلك كان واضحاً من خلال كون الحادثة لها صفة الاحتمالية ، إذ لو توقف وجودها على إرادة أحد المتعاقدين لما كانت احتمالية بل كانت متوقفة على إرادة من بيده فعلها ، وبالتالي فلا يبقى لصفة الاحتمالية فيها شئ ، إذ يقطع من بيده أمر الحادث أن يوقعه متى شاء وكيف شاء ، وبالتالي فإن تعريف الخطر

بكونه حادثة احتمالية من حيث المبدأ والتاريخ كان يمكن الاقتصار عليه ويؤدى إلى التعريف المطلوب دون تلك الزيادة الواردة إذ ستكون داخله فيه .  
بعد هذا النقد نستطيع أن نقول : إن معنى الخطر فى عقد التأمين واسع كبير، فلا يتوقف على كون الحادثة المراد التأمين ضدها حادثة أليمة أو غير سعيدة ، فقد تكون لها صفة السعادة ، ومع ذلك يجوز التأمين منها ، وذلك كما فى التأمين من أجل الزواج ، أو التأمين من أجل الولادة .. وغيرها ، فهذه حوادث سعيدة ومع ذلك تعتبر خطراً فى مفهوم التأمين يجوز التأمين ضد وقوعها<sup>(١)</sup>.

## الفرع الثاني

### شروط الخطر

حتى تكون الحادثة خطراً يمكن التأمين منه أو وضده يجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

أولاً : يجب أن يكون الخطر غير محقق الوقوع " احتمالياً " وهذا الشرط يتطلب أن تكون الحادثة محتملة الوقوع وعدمه ، فإذا كانت متحققة الوقوع فلا يجوز التأمين منها ، ولكن هذا لا يعنى كونها محتملة الوقوع من جميع الجهات ، كما قلنا سابقاً فى حالة التأمين من الوفاة ، فإن الوفاة أمر متحقق الوقوع من حيث المبدأ حيث إن الله تعالى قد كتبها على جميع خلقه ، فقال تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ... ﴾ <sup>(١)</sup>. كما أن الواقع والتاريخ يثبتان عدم حياة الناس إلى ما لا نهاية ، ومع كونه محقق الوقوع إلا أنه يجوز أن يكون محلاً للتأمين وذلك لأنه غير معلوم وقته ، فهو من هذه الزاوية يعتبر حادثاً احتمالياً فهنا يكون عدم تأكد الوقوع منصرفاً إلى وقت الوقوع ، أما فى حالة التأمين من السرقة والحريق وغيرهما فإن عدم تأكد الوقوع فى مثل تلك الحوادث يكون منصرفاً إلى مبدأ الوقوع ذاته ، إذ من الممكن أن تحدث هذه الحوادث أو لا تحدث ، فقد يقع الحريق المؤمن منه وقد لا يقع.

١- سورة الأنبياء : من الآية ٣٥ .

فالاختمال هنا في مبدأ الوقوع ، وعلى كل فلا بد أن يكون الخطر محتملاً للوقوع وعدمه ، وهنا تتور مشكلة ألا وهي حالة التأمين من البلى والقدم فإنه متحقق وقوعه ، فقد يتفق في وثيقة التأمين على شئ مثلاً على أن يضمن المؤمن قيمة الشئ جديداً دون أن يخصم ما يقابل البلى ، وذلك كما في حالة تأمين منزل من البلى والقدم ، فهل يضمنه المؤمن على شرط إعادته جديداً أم يضمنه على شرط إعادته على حالته التي وصل إليها قبل وقوعه مثلاً ، من أجل هذا أثير الشك حول صحة هذا التأمين ، باعتبار أن البلى أو القدم أمر محقق الوقوع وبالتالي لا يصلح لأن يكون خطراً في مفهوم التأمين .

وقد أوجب على هذا المشكلة ، بأن التأمين من البلى ليس منصباً على القدم نفسه ولكنه منصرفاً إلى الشئ المؤمن عليه في ذاته ، وجاء التأمين عليه من البلى تابعاً ومكماً له ، ثم إن البلى لا يتعارض ومبدأ الصفة التعويضية للتأمين من الأضرار ، لأن استعمال الشئ يؤدي إلى انخفاض قيمته ، أى يؤدي إلى ضرر يصيب الذمة المالية للمؤمن له ، وبالتالي فإن التأمين لا يؤدي إلى إثراء هذا الأخير ، وإنما يعوضه عما قد لحق به <sup>(١)</sup> .

ثانياً : يجب أن يكون الخطر غير مستحيل الوقوع "ممكن الوقوع" فإن كان الخطر يستحيل وقوعه فلا يصح أن يكون محلاً لعقد التأمين ، إذ لا يتصور كون المؤمن له يدفع أقساط التأمين بلا هدف من ورائها ، وكون المؤمن يأخذ تلك

١- انظر : الدكتور / جلال إبراهيم التأمين دراسة مقارنة ص ١٣٧

الأقساط بلا مقابل، واستحالة الخطر إما أن تكون استحالة مطلقة أو أن تكون استحالة نسبية ، فلا بد لنا من تعريف كل منهما :

أما الاستحالة المطلقة فيقصد بها : تلك التي ترجع إلى طبيعة الأشياء ذاتها ، حيث يستحيل وقوع الحادث بحكم قوانين الطبيعة بالنسبة لأى مؤمن له وفى جميع الظروف والأحوال ، ومثالها : التأمين ضد خطر سقوط كوكب من الكواكب ، أو التأمين ضد خطر تجمد مياه النيل فى الشتاء .. وغيرها من الأشياء التى يستحيل وقوعها لكل الناس .

فإذا ما وقع عقد التأمين على ذلك فإنه يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً لانعدام المحل لاستحالته ، أو يلزم المؤمن برد جميع الأقساط التى قبضها من المؤمن له ، وتبرأ ذمة المؤمن له من باقى الأقساط .

وأما الاستحالة النسبية فيقصد بها : ما يكون فيها الحادث ممكناً وفقاً لقوانين الطبيعة ولكنه يكون مستحيلاً بالنسبة لحالة معينة نتيجة لظروف خاصة مرتبطة بذلك الشئ وهو تظهر فى صورتين .

**الأولى :** انعدام الخطر وقت إبرام عقد التأمين وذلك إما لسبق وقوعه وذلك كما لو أمن شخص على منزله ضد الحريق وكان الحريق قد وقع فعلاً لهذا المنزل ، وإما لزوال ذلك الخطر وذلك كما لو أمن إنسان على حياته لسفره إلى بلد معين ، وكان وقت إبرام عقد التأمين قد عاد من تلك الرحلة .

**الصورة الثانية :** هلاك الشئ وزوال الخطر عنه وقت إبرام عقد التأمين ، وذلك كما لو أمن شخص على سيارته من السرقة وقد هلكت السيارة بسبب الحريق -

ففى هذه الحالة - يصبح الخطر المؤمن منه وهو السرقة مستحيل الوقوع ، ولكن فى حالة الاستحالة النسبية لا يكون العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً ، ولكنه ينقضى بقوة القانون أى أنه يفسخ ويكون للمؤمن الحق فيما استحق من أقساط إلى يوم هلاك الشيء المؤمن عليه ، وتبرأ ذمة المؤمن له بالنسبة لباقى الأقساط " فيجب على المؤمن وفقاً لعجز ذات المادة ، أن يرد للمؤمن له الجزء من القسط المدفوع مقدماً والمقابل للوقت الذى لم يعد الخطر فيه قائماً " (١) .

ثالثاً : يجب أن يكون الخطر مستقبلياً ، وذلك يعنى أن يكون الخطر المراد التأمين ضده ينتظر وقوعه فى المستقبل ، فإن كان قد وقع فعلياً فى الماضى أو أثناء إبرام عقد التأمين فإنه لا يصح أن يكون محلاً للتأمين .

وهنا يثور تساؤل وهو ما إذا كان الخطر ظنى الوقوع فى المستقبل على حسب ظن واعتقاد المتعاقدين فقط ، وليس له فى أرض الواقع حقيقة فهل يصح أن يكون هذا الخطر محلاً للتأمين ومثاله : ما إذا اتفق صاحب بضاعة مثلاً على تأمينها حالة سفرها إلى بلد معين وأبرم العقد مع المؤمن على ذلك ، وكانت هذه البضاعة قد وصلت فعلاً إلى مكانها ، فالخطر على حسب ظن المتعاقدين قائم وواقع ، ولكنه فى حقيقة الأمر ليس له وجود أصلاً فهل يصح ذلك الخطر الظنى أن يكون محلاً للتأمين .

للإجابة على هذا التساؤل نقول : إن القانون الفرنسى والقانون المصرى قد نصا على بطلان مثل ذلك الخطر فلا اعتبار له عندهما فقد نصت المادة ٣٩ من

١- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ١٣٩

قانون التأمين الفرنسى على أنه " يقع عقد التأمين باطلاً إذا تبين أن الشئ المؤمن عليه وقت إبرام العقد كان قد هلك فعلاً أو أصبح غير معرض للخطر، كما نصت المادة ٢٠٧ من قانون التجارة البحرية المصرى على أن " كل سيكورتاه عملت بعد هلاك الأشياء المؤمنة أو بعد وصولها تكون لاغية، إذا ثبت أن المؤمن له كان عالماً بهلاكها أو ثبت أن المؤمن كان عالماً بوصولها أو دلت قرائن الأحوال على أنهما يعلمان ذلك قبل وضع الإمضاء على مشاركة السيكورتاه " كما نصت المادة ١٠٣٨ من المشروع التمهيدى للقانون المدنى المصرى على أنه " يقع عقد التأمين باطلاً إذا تبين أن الخطر المؤمن ضده قد زال أو كان قد تحقق فى الوقت الذى تم فيه العقد، وكان أحد الطرفين على الأقل عالماً بذلك " ورغم خلو القانون الصادر بعد ذلك عن هذه المادة إلا أن الفقه المصرى فى مجموعه قد ذهب إلى ما ذهب إليه الفقه الفرنسى فى غالبية من العمل بتلك المادة، وأبطلا التأمين من الخطر الظنى وعللوا ذلك بالأسباب الآتية :

١. لما كان الخطر هو أهم أركان عقد التأمين، وبالتالي فإنه يترتب على تخلفه بطلان العقد، كان لا بد من إمكان تحقيقه فى الواقع، إذ هو حادثة احتمالية تخضع للمعيار الشخصى أو النفسى ولذلك كان شعور الأطراف بوجوده أو عدم شعورهم به لا تأثير له على وجوده فعلياً، فالخطر يكون خطراً لأنه موجود فعلاً وليس لاعتقاد الأطراف فى وجوده .
٢. لا يمكن قياس الخطر الظنى على الخطر البحرى لوجود فرق كبير بينهما، وذلك لأن العلة من إجازة التأمين من الخطر الظنى فى التأمين البحرى، وهى

أن أخطار البحر تبقى مجهولة مدة طويلة حتى بعد وصول السفينة ، فأجيز التأمين منها ما بقيت مجهولة ، وهي منتفية في التأمين البرى حيث يسهل دائماً معرفة أمر هذه الأخطار ، هذا من ناحية ، كما أن إجازة التأمين من الخطر الظنى في التأمين البحرى ، كما يرى بعض الفقه يعتبر استثناء من المبادئ العامة ، والاستثناء لا يقاس عليه .

٣. إجازة التأمين من الخطر الظنى قد يفتح الباب على مصراعيه أمام الغش والتحايل فى مجال التأمين ، حيث سيسارع الشخص عند تحقق خطر معين إلى التأمين ضد تحققه مدعياً جهله بسبق وقوعه ، وسيصعب كثيراً من الناحية العملية إثبات علمه أو جهله بذلك .

٤. لأجل هذه الأسباب وغيرها فلا يجوز جعل الخطر الظنى محلاً للتأمين .

رابعاً : لا يكون الخطر متعلقاً بمحض إرادة أحد المتعاقدين :

وذلك لأن فكرة التأمين فى أصلها قد قامت لتؤمن الإنسان ضد ما قد يلحقه من حوادث وأخطار لا دخل له فى إحداثها ، ولذلك نقول أن الخطر لا بد وأن يكون احتمالياً ، بمعنى أنه قد يقع وقد لا يقع ، فإذا كان وقوعه مرتبطاً بإرادة أحد الأطراف فإنه تنتفى عنه صفة الاحتمالية ، ويكون التأمين لا معنى له ، والواقع أن إرادة المؤمن يصعب تدخلها لإيقاع الخطر المؤمن ضده إلا نادراً ، لأنه سيخسر مبلغ التأمين إن حدث الخطر المؤمن ضده ، أما المؤمن له فإن مصلحته فى بعض الأحيان قد تدفعه لإيقاعه حتى يستفيد من مبلغ التأمين ولذلك فقد نص القانون الفرنسى والقانون المصرى على عدم جواز تأمين الخطأ العمدى للمؤمن له ، فجاء

فی المادة ۲/۱۲ من القانون الفرنسى للتأمين بأنه " لا یضمن المؤمن الخسائر أو الأضرار الناشئة عن الخطأ العمدى أو عن غش المؤمن له ولو وجد اتفاق عكسى " (۱).  
وجاء فى القانون المصرى فى المادة ۲/۷۶۸ مدنى النص على أنه " أما الخسائر والأضرار التى يحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً فلا يكون المؤمن مسئولاً عنها ولو اتفق على غير ذلك " كما نصت المادة ۷۵۶ مدنى على أنه :

۱. تبرأ ذمة المؤمن من التزامه بدفع مبلغ التأمين إذا انتحر الشخص المؤمن على حياته ، ومع ذلك يلتزم المؤمن أن يدفع لمن یؤول إليهم الحق مبلغاً يساوى قيمة احتياطى التأمين .

۲. إذا كان سبب الانتحار مرضاً أفقد المريض إرادته بقى التزام المؤمن قائماً بأكمله ، وعلى المؤمن أن یتثبت أن المؤمن على حياته مات منتحراً ، وعلى المستفيد أن یتثبت أن المؤمن على حياته كان وقت انتحاره فاقداً لإرادته (۲).

وفى حالة التأمين لمصلحة الغير تنص المادة ۲/۷۵۷ على أنه " إذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير المؤمن له فلا یتستفيد هذا الشخص من التأمين إذا تسبب عمداً فى وفاة الشخص المؤمن على حياته ، أو وقعت الوفاة بناءً على تحريض منه ، فإذا كان ما وقع من هذا الشخص مجرد شروع فى إحداث الوفاة

۱- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ۱۵۲

۲- انظر : أحكام التأمين دراسة القانون والقضاء المقارنين للدكتور أحمد شرف الدين ص ۱۷۹

كان للمؤمن له الحق في أن يستبدل بالمستفيد شخصاً آخر ولو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين<sup>(١)</sup>.

فيستفاد من تلك النصوص عدم جواز تأمين الخطأ العمدى للمؤمن له أو للمستفيد وذلك للأسباب الآتية :

١. لو أجزنا تأمين الخطأ العمدى لانعدمت صفة الاحتمالية عن الحادثة ، وذلك لأن العمد يجعل وقوع الحادثة بيد وإرادة المؤمن له وهذا يتنافى مع فكرة التأمين القائمة على التخوف من وقوع الخطر المؤمن ضده .

٢. لو أمنا الخطأ العمدى لشجعنا الأشخاص على إحداث الحادثة المؤمن ضدها وذلك يتنافى مع النظام العام والأخلاق . فإن الشخص المؤمن على نفسه أو على شئ في ملكه يستطيع متى شاء أن يحدث الخطر المؤمن ضده عند وجود مصلحته في ذلك مما قد يتنافى مع مصلحة المؤمن ، وكذلك إذا أجزنا تأمين الخطأ العمدى لجاز للأشخاص ذوى المسؤولية أن يعتدوا أو يلحقوا الضرر بالآخرين ولا يخشوا من تبعات ذلك وكل ذلك مما يتنافى مع النظام العام والأخلاق .

٣. إن تأمين الخطأ العمدى غير متصور حصوله من الناحية الفنية بل هو مستحيل الحصول ، وذلك لأن التأمين من الناحية الفنية يقوم على حساب الاحتمالات التى تسمح القوانين الرياضية والإحصائية بتقديرها وضبطها ، والخطأ العمدى الذى يتوقف أمر تحققه من عدمه على محض إرادة المؤمن

له وحده ، يستحيل من الناحية الرياضية والإحصائية حساب احتمالات وقوعه (١).

٤. لو أجزنا تأمين الخطأ العمدي لأدى ذلك إلى استفادة الغاش من غشه ، والغش في العقود يفسدها ، فما بالنال لوجوده في عقد التأمين الذى هو من منشأه ومبناه على حسن النية .

خامساً : أن يكون الخطر متولداً من نشاط للمؤمن له غير محظور قانوناً أو مخالفاً للنظام العام .

وبناء على هذا الشرط فلا يجوز التأمين من الأخطار المترتبة على الاتجار بالمخدرات أو التهريب ، أو التأمين على المنزل الذى يدار للدعارة أو القمار ، أو التأمين من الغرامات المالية أو المصادرة التى يمكن الحكم بها جنائياً .

سادساً : أن يكون الخطر منتظم الوقوع إلى درجة مألوفة ، وذلك حتى يتمكن المؤمن من تقدير قيمة الخسائر المالية التى تنتج عن هذا الخطر ، وبالتالي يتمكن من تحديد قيمة القسط ، ولذلك فلا يصح التأمين على خطر نادر الوقوع لتعذر تقدير قيمة الخسارة وعمل إحصاء عنه (٢).

١- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ١٥٨  
٢- انظر : المعاملات المالية المعاصرة فى الفقه الإسلامى ص ١٠٩

## الفرع الثالث أنواع الخطر

تتعدد أنواع الخطر وتختلف وذلك تبعاً للأوصاف التي قد تلحقه ، فقد يكون الخطر ثابتاً أو متغيراً وذلك بالنظر إلى قيمة الخطر- أى درجة احتمال وقوع الخطر- وقد يكون الخطر معيناً أو غير معين وذلك بالنظر إلى المحل الذي قد يقع عليه ، وقد يكون الخطر جيداً أو رديئاً وذلك حسب الفائدة المراده من التأمين، وحتى تتضح هذه الأنواع لا بد من بيانها بشئ من التفصيل على النحو التالي :

### أولاً : أنواع الخطر بالنسبة لقيمة الخطر

يتنوع الخطر بهذا الاعتبار إلى خطر ثابت وخطر متغير:

أما الخطر الثابت فهو : الذى تكون درجة احتمال وقوعه ثابتة أو متكافئة خلال فترات زمنية معينة كسنة مثلاً ، ولكن ليس معنى ذلك عدم ورود التغيرات العرضية عليه فى خلال تلك المدة إذ ليس هناك خطر ثابت ثباتاً مطلقاً<sup>(١)</sup>، ومثاله الحريق فإن درجة احتمال وقوعه قد تختلف باختلاف فصول السنة إذ هى فى الصيف أكثر منها فى الشتاء ، ولكنه رغم ذلك فإنه يعتبر من الأخطار الثابتة لأنه على مدار السنة الكاملة يتمتع بثبات نسبي يكفى لاعتباره كذلك .

١- انظر : التأمين للكاتب عبد الحى حجازى ص ١١٨ طبعة سنة ١٩٥٨ القاهرة ، دروس فى العقود المساه " البيع والتأمين" د/ عبد الودود يحيى ص ٤٢ طبعة دار النهضة العربية سنة ١٩٧٨م

وأما الخطر المتغير فهو : الذى تختلف فرص تحققه خلال مدة التأمین إما بالزيادة أو بالنقصان ، فإن كانت بالزيادة سُمى بالخطر المتزايد أو التصاعدى ، وإن كانت بالنقصان سُمى بالخطر المتناقص أو التنازلى .

ومن أمثلة الخطر المتزايد أو التصاعدى " التأمین من الوفاة " فالخطر المؤمن منه وهو الوفاة ، تتزايد درجة احتمال وقوعه كلما تقدمت سن المؤمن عليه .

ومن أمثلة الخطر المتناقص أو التنازلى " التأمین على الحياة لحالة البقاء " فالخطر المؤمن منه فيها هو بقاء المؤمن على حياته حياً بعد مدة معينة يتناقص كلما تقدمت السن بالمؤمن عليه ، إذ إنه كلما اقترب المؤمن له من نهاية المدة المعينة ، يكبر سنه فيشتد احتمال موته ويضعف احتمال بقائه حياً ، ولهذا فإن هذا الخطر المؤمن منه يكون احتمال تحققه أقل يوماً بعد يوم فهو لذلك خطر متناقص . وتظهر أهمية التفرقة بين الخطر الثابت والمتغير من حيث الحسابات الفنية التى تعود بالفائدة على المؤمن والمؤمن له أو المستفيد ، فكلما كان الخطر ثابتاً أمكن التوصل إلى مقدار القسط ومبلغ التأمین بشئ من الدقة ، وإذا كان الخطر متغيراً أدى ذلك إلى عدم الدقة فى تلك الأمور<sup>(١)</sup>.

١- انظر : الثأمین دراسة مقارنة ص ٢٥٥

## ثانياً : أنواع الخطر باعتبار محله

وهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى خطر معين وخطر غير معين :

أما الخطر المعين فهو : الذى يكون محله معيناً وقت إبرام التأمين سواء كان هذا المحل شخصاً أو شيئاً ، فإذا تعلق بالأشخاص كان مثاله كالتأمين على الحياة، وإذا تعلق بالأشياء كان مثاله كالتأمين على المنازل وغيرها .

أما الخطر غير المعين فهو : الذى يكون محله غير معين وقت إبرام التأمين ، وإن كان قابلاً للتعيين فى المستقبل عند تحقق الكارثة ، ومثاله التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات .

وتظهر أيضاً أهمية هذه التفرقة بين الخطر المعين والخطر غير المعين بالنسبة لتحديد مبلغ التأمين الذى يلتزم به المؤمن عند تحقق الكارثة ، وذلك لأنه إن كان الخطر معيناً أمكن تحديد هذا المبلغ على وجه اليقين ، أما إن كان الخطر غير معين كان لا بد تحديده إما بالاتفاق على مبلغ معين يمثل الحد الأقصى لمقدار ما يلزم به المؤمن ، أو بأن يتفق المؤمن مع المؤمن له على أن يغطيه تغطية كاملة فيبرم لذلك ما يسمى بالتأمين غير المحدد من خطر غير معين ، والذى وفقاً له يلتزم المؤمن بتغطية المؤمن له بصورة كاملة<sup>(1)</sup> .

١- انظر : الوسيط فى شرح القانون المدنى للدكتور / عبد الرازق السنهورى ج٧ ص ١٥٣٣ طبعة دار النهضة العربية .

## ثالثاً : أنواع الخطر باعتبار المكسب والخسارة

وهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى خطر جيد وخطر رديء :

أما الخطر الجيد فهو : الذي تعود الفائدة فيه لأي من طرفيه أكثر من الآخر فيصبح في حقه خطر جيد وذلك كما إذا كان المؤمن على حياته شخصاً صغير السن ، فإن المؤمن سيظل يستحق أقساط التأمين إلى فترة طويلة فيكون الخطر بالنسبة له جيداً ، وكما إذا كان المنزل المؤمن عليه ضد الحريق مبنياً من الطوب والأسمنت ، وقريباً من المطافئ فيقال له خطر جيد .

وأما الخطر الرديء فهو : الذي تكون الخسارة فيه لأحد طرفيه أكثر من الآخر فيصبح في حقه خطر رديء ، وذلك كما لو كان المؤمن على حياته متقدماً في السن ومريضاً ، وكذلك كما لو كان المنزل المؤمن عليه ضد الحريق مقاماً من الخشب ، والمواد القابلة للاشتعال والحريق<sup>(١)</sup> .

وتظهر أهمية هذا التقسيم من حيث أيضاً حسابات المكسب والخسارة ، وكمية الأقساط التي يشترطها والخسارة ، وكمية الأقساط التي يشترط المؤمن ، وأيضاً مبلغ التأمين الذي سيحصل عليه المؤمن له أو المستفيد وهكذا .  
هذا عن الركن الأول أو العنصر الأول من عناصر التأمين ألا وهو الخطر .

١- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ١٣١

## المطلب الثاني

### الأشخاص

والمراد بالأشخاص في التأمين طرفان :

أما الطرف الأول : فهو المؤمن ومن ينوب عنه من وكلاء أو وسطاء .

وأما الطرف الثاني : فهو الطالب للتأمين وهو إما الطالب للتأمين ، أو المؤمن له ،

أو المستفيد من التأمين .

وسوف أتوم ببيان كل طرف في فرع مستقل على النحو التالي :

#### الفرع الأول :

الطرف الأول في عقد التأمين .

#### الفرع الثاني :

الطرف الثاني في عقد التأمين .



## الفرع الأول

### الطرف الأول فى عقد التأمین

والمراد به المؤمن ومن ینوب عنه من وكلاء أو وسطاء :

#### أما المؤمن :

فهى تلك الشركة التى قامت لغرض التأمین التجارى ، وهدفها من وراءه الربح ، أو تلك الجمعية التعاونية التى قامت بالتعاون بين الداخلين فيها والمؤسسين لها على إزالة ما قد يلحق بأعضائها من خسائر نتيجة لتعرضهم لمخاطر، أو هى الحكومة التى تقتطع جزءاً من راتب العاملين فى دواوينها لترده لهم فى صورة تأمين اجتماعى ، أو تأخذ من أصحاب الأعمال قسطاً يدفعونه للعاملين عندهم لتأمينهم حال تعرضهم للكوارث . وعلى ذلك فالمؤمن إما أن يكون شركة مساهمة أو جمعية من جمعيات التأمین التبادلى أو التعاونى ، أو هو الحكومة .

#### وأما الوسيط :

فهو كل من يتوسط فى عقد عمليات التأمین أو إعادة التأمین ، وذلك أن المؤمن أيا كان شركة تجارية أو جمعية تعاونية يكون دائماً شخصاً معنوياً ، ومن ثم فإن إبرامه لعقود التأمین يتم عن طريق الوسطاء ، وقد بين المشروع التمهيدى للقانون المدنى المصرى هؤلاء الوسطاء وعدد وظائفه فبين أن الوسيط :

١. إما أن يكون وكيلاً مفوضاً وهو أوسع الوسطاء سلطة لأنه يملك إبرام العقد نيابة عن المؤمن ، كما يملك تعديله ومد أجله وفسخه والعدول عنه وهو بحسب الأصل وكيل عن المؤمن ، وتصرفاته بهذه المثابة تكون ملزمة له حتى ولو كان وهو يتصرف قد تجاوز حدود سلطاته ، أو كان هناك خطأ مسند إليه في القيام بوظائفه .
٢. وإما أن يكون مندوب ذو توكيل عام ، وهو أقل من سابقة، وله أن يبرم العقد بشرط أن يتقيد بشروط التأمين العامة .
٣. وإما أن يكون سمساراً ، وتنحصر مهمته في التقريب بين المؤمن وطالبي التأمين وتنتهي عند ذلك ، وهو لهذا ليس وكيلاً عن المؤمن بل عن طالب التأمين أو المؤمن له ، ومن ثم فإن تصرفاته لا تلزم المؤمن ولا يكون مسؤولاً عنها بل يتحملها السمسار بصورة شخصية ، ولكن القضاء كثيراً ما يحكم بأنه يعد وكيلاً عن المؤمن ، وتكون تصرفاته ملزمة له خاصة حين يسلم المؤمن للسمسار مخالصات الأقساط لتحصيلها ، أو حينما يسلمه مذكرة التغطية المؤقتة لتسليمها إلى المؤمن له ، أو حينما تدل ظروف الأحوال على أن السمسار كان يتعامل على أنه "وكيل ظاهر" عن المؤمن<sup>(١)</sup>.

١- انظر: الوسيط للدكتور/ السنهوري ص ١١٦٦ ، ودروس في العقود المسماة "البيع والتأمين د/ عبد الودود يحيى ص ١١٩ ، التأمين دراسة مقارنة ص ٤٤٣

## الفرع الثاني

### الطرف الثاني في عقد التأمين

ويقصد به طالب التأمين أو المؤمن له ، أو المستفيد ويمكن أن يكون هو هؤلاء الثلاثة مجتمعين حينئذ غالباً ما يطلق عليه " المؤمن له " .

وسوف نقوم ببيان كل مسمى من هذه المسميات على حدة على النحو الآتي :

#### أما طالب التأمين

فيقصد به : الشخص الذي يكون هو الطرف الثاني في عقد التأمين ، ويلتزم في مواجهة المؤمن بالالتزامات الناشئة عن عقد التأمين من دفع الأقساط والإعلان عن بيانات الخطر والإعلان بحصول الكارثة للمؤمن .

وقد يسمى هذا الشخص أيضاً " بالمكاتب أو المتعاقد " لأن التسمية الأولى لا تدل على مهمته إذ قد يتبادر منها إلى الذهن كونه لم يدخل بعد في التعاقد وإن كان ذلك غير المراد .

#### وأما المؤمن له

فهو ذلك الشخص الذي يتهدده سواء في شخصه أو ماله الخطر المؤمن منه ، ولذلك فهو يبرم عقد التأمين ليحمي نفسه أو يحمي مصالحه منه ، وقد يسمى بالمستأمن إذا كان الخطر المؤمن منه لا يتعلق بشخصه بل يتعلق بمصالحه .

## وأما المستفيد :

فيقصد به : الشخص الذى يكون له عند حلول الخطر المؤمن منه ، أو عند حلول الأجل المتفق عليه فى العقد ، الحق فى قبض مبلغ التأمين .  
وكما قلنا سابقاً قد تجتمع تلك الصفات فى شخص واحد وذلك كما لو أراد مالك منزل أن يقوم بتأمينه ضد الحريق ، فيكون هو الطالب للتأمين لأنه هو الذى يبرم العقد ، ويكون هو المؤمن له لأن الخطر يتهده فى ماله ، ويكون هو المستفيد لأنه هو الذى سيقبض مبلغ التأمين إذا ما تحقق الحريق .  
وقد لا تجتمع تلك الصفات فى شخص واحد وذلك كما يحدث غالباً فى حالات التأمين على الأشخاص<sup>(١)</sup> .

---

١- انظر : الوسيط ص ١١٧١ ، أحكام التأمين دراسة فى القانون والقضاء المقارنين د/ أحمد شرف الدين ص ١٢٥ طبعة سنة ١٩٩١ ، عقد الضمان "التأمين" فى القانون البناني د/ توفيق حسن فرج ص ٣٥٤ طبعة سنة ١٩٧٣ م ، دروس فى العتود المسماة د/ عب الودود يحيى ص ١١٧

## المطلب الثالث

### الأموال

والأموال في عقد التأمين تشمل الأموال التي تدفع من قبل المؤمن له وتسمى بالأقساط ، والأموال التي تدفع من قبل المؤمن وتسمى بمبلغ التأمين .  
وسوف أقوم ببيان كل واحدة منهما في فرع مستقبل على النحو الآتي :

الفرع الأول : القسط .

الفرع الثاني : مبلغ التأمين .



## الفرع الأول القسط

ولبيانہ لا بد من تعريفه أولاً ، ثم بيان عناصره ثانياً ، ثم بيان من الملزم به زمن الوفاء به ثالثاً ، ثم مكان الوفاء به رابعاً ثم جزاء الإخلال بالقسط خامساً على النحو الآتي :

أولاً : تعريف القسط

القسط هو المال الذي يدفعه المؤمن له إلى المؤمن كمقابل لتحمل هذا الأخير تبعة الخطر المؤمن منه .

ويسمى بالقسط حين يكون المؤمن عبارة عن شركة مساهمة، حيث يكون القسط متميزاً بثباته .

ويسمى بالاشتراك ، حين يكون المؤمن عبارة عن جمعية تعاونية أو تبادلية قائمة للتأمين حيث إنه يتميز في البداية بقابليته للتغيير بالارتفاع أو الانخفاض ، ولكن اللغة الدارجة قد جرت بقبول الخلط بين المصطلحين حيث أطلقت على الأخير لفظ القسط أيضاً .

والقسط هو التعبير النقدي عن الخطر بل هو الذي يترجمه إلى أرقام ، وهو ثمن التأمين ، فهو من التأمين بمثابة الثمن في عقد البيع ، أو الأجرة في عقد الإيجار .

وإذا كان يصح القول بأنه لا تأمين بلا خطر، فيصح أيضاً أن يقال ولا تأمين بلا قسط ، فالخطر والقسط وجهان لعملية واحدة ، وهو من الناحية الفنية للعملية

التأمينية يعد بالنسبة للمؤمن له " ثمن الأمان الذي ينشده " ويعد بالنسبة للمؤمن " ثمن الخطر الذي يتحملة " (١).

ثانياً : عناصر التأمين

يتكون القسط من عنصرين أساسيين وهما : القسط الصافي وأعباء القسط .

أما القسط الصافي : فهو ثمن وقيمة الخطر المؤمن منه أو هو التكلفة الاحتمالية للخطر المضمون بحيث يساوى أو يوازى فى النهاية مجموع الأقساط الصافية كلها مجتمعة ، مجموع المبالغ التى سيلتزم بها المؤمن دون ربح أو خسارة ك مبلغ التأمين ، وتتدخل فى تحديده أمور كثيرة أهمها بالطبع عامل الخطر ، ثم بعد ذلك المبلغ المؤمن به ، ثم مدة التأمين ، ثم سعر الفائدة .

أما بالنسبة لعامل الخطر : فإنه ينظر إليه من حيث احتمال الخطر وجسامته ، وهما اعتباران هامان فإن درجة احتمال تحقق الخطر تعنى فرص تحققه لشروط فنية يطبق فيها مبادئ الإحصاء الاحتمالية بتحديد العلاقة بين عدد الفرص التى يتحقق فيها الحدث ، والعدد الكلى للفرص الممكنة لتحقيق سائر الكوارث، وكذا درجة جسامته الخطر لأنه بازدياد جسامته تزداد النتائج المترتبة عليه فتتوقف قيمة القسط عليهما معاً إلا أنه فى الحالات التى تُحقق فيها الكارثة الفناء الكامل لا ينظر إلى الجسامه وذلك لاستحقاق قيمة مبلغ التأمين كاملاً على كل الأحوال.

١- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

وأما بالنسبة لمبلغ التأمين : فيزيد القسط بلا شك كلما زاد مقدار هذا المبلغ وذلك وفقاً لأسس حسابية معروفة وكذا إحصائية.

وأما بالنسبة لمدة التأمين : فيتوقف القسط كذلك على هذه المدة إذ كلما زادت زاد القسط تبعاً لها ووفقاً لأسس حسابية ، ولكن في حالة الخطر المتزايد كلما طالت مدة العقد قل مقدار القسط ، وكلما قلت مدة العقد زاد مقدار القسط ، فيكون الأول في حال ثبات الخطر والثاني في حالة تغيره ، وزيادة القسط حاصلة بسبب ضرب القسط السنوي في عدد السنين المتفق عليها في العقد بالنسبة لكل وحدة نقدية ، وذلك في حالة ثبات الخطر.

وأما بالنسبة لسعر الفائدة : فيتوقف أيضاً تحديد مقدار القسط على أساس سعر الفائدة التي سيتم تحصيلها من استغلال الأقساط، وذلك أن الأقساط عندما تُدفع مقدماً وتظل خلال مدة من الزمن في يد المؤمن قبل استلامها من قبل المؤمن له في تغطية الحادثة المؤمن ضدها ، وبالتالي فإن المؤمن يستطيع استغلال هذه الأموال وتحصيل فائدة من ورائها ، ومن ثم يخفض القسط بنسبة الزيادة المنتظر حصولها من استغلال الأقساط<sup>(١)</sup>.

وأما أعباء القسط : وهذا هو العنصر الثاني من عناصر القسط ، ويتمثل في النفقات التي يقوم المؤمن بإنفاقها ويضعها على المؤمن له فيما يأخذه منه وهي تتمثل في :

١- انظر : عقد الضمان التأمين د/ توفيق حسن فرج ص ٩٠ ، ١٠٢

١. مصاريف اكتساب العقود : وهو ما تبذله الشركة للوسطاء نظير قيامهم بإقناع العملاء بإبرام عقود التأمين مع الشركات .
٢. مصاريف تحصيل الأقساط : وذلك أن الشركة قد تسعى إلى تحصيل الأقساط ، ومن ثم فإنها تحتاج لمصاريف المحصلين .
٣. مصاريف الإدارة : وذلك كمرتبات العاملين والخبراء وأجور أماكن الشركة .. ونحو ذلك .
٤. الضرائب : وذلك في حالات الشركات الخاصة الملتزمة بأداء ضرائب الدولة .
٥. ربح الشركة : وذلك أن شركة التأمين شركة تجارية تهدف إلى الربح ، ومن ثم فإنها تُدخل في حسابها قدرًا مناسباً من الربح فيضاف على القسط الصافي<sup>(١)</sup> .

ثالثاً : الملزم بدفع القسط وزممه الوفاء به

أما عن الملزم بدفع القسط : فقد ذكرنا - سابقاً - أن الطرف الثاني في عملية التأمين يمكن أن تجتمع فيه ثلاث صفات : وهي طالب التأمين والمؤمن له والمستفيد وقد تتفرق تلك الصفات ، فإن اجتمعت تلك الصفات فلا إشكال في من الملزم بدفع الأقساط إذ هو في هذه الحالة يكون الطرف الثاني بجميع هذه الصفات هو الملزم بدفع الأقساط ، أما المشكلة فتبدو قائمة حين تتفرق تلك الصفات ، وعلى العموم فإن المدين بقسط التأمين يكون هو طالب التأمين سواء كان مؤمناً له أم لا ، وسواء كان هو المستفيد أم لا . وإذا أُبرم التأمين بواسطة وكيل فإن الملزم بدفع

١- انظر : المرجع السابق ص ١٠٢ ، ١٠٦

القسط هو الموكل لا الوكيل ، وإذا تجاوز الوكيل حدود الوكالة كان مسئولاً في مواجهة الموكل ، ولكن ذلك لا يحول دون إلزام هذا الأخير بدفع القسط (١) ، وإذا أُبرم التأمين بواسطة فضولياً فيكون الملتزم بدفع القسط هو رب العمل متى تمخض التأمين لمصلحته أو إذا أقره (٢) .

وإذا انتقلت ملكية الشيء المؤمن عليه ، بقي من انتقلت منه الملكية ملزماً بدفع ما حل من الأقساط ، وتبرأ ذمته من الأقساط المستقبلية ، وذلك من التاريخ الذي يُخطر فيه المؤمن بكتاب موصى عليه بحصول التصرف الناقل للملكية .  
وإذا تعدد الورثة أو المنصرف إليهم وسرى عقد التأمين بالنسبة لهم ، كانوا مسئولين بالتضامن عن دفع الأقساط .

أما عن زمن الوفاء بالقسط : فيُستحق القسط الأول من أقساط التأمين وقت إتمام العقد ، ما لم يتفق على غير ذلك ، ولا يجوز للمؤمن الذي سلم وثيقة التأمين قبل أداء القسط الأول أن يتمسك بما قد تنص عليه هذه الوثيقة من إرجاء سريان العقد إلى ما بعد أداء هذا القسط ، ويستحق كل قسط من الأقساط التالية عند بداية كل فترة من فترات التأمين ، ما لم يتفق على غير ذلك ، ويقصد بفترة التأمين المدة التي يحسب عنها القسط ، وفي حالة الشك تعتبر فترة التأمين سنة واحدة (٣) .

١- انظر : دروس في العقود المسماة ص ١٩٨

٢- انظر : التأمين في دراسة مقارنة ص ١٦٨

٣- انظر : الوسيط ص ١٢٩٥

## رابعاً : مكان الوفاء بالقسط

تؤدي أقساط التأمين ، فيما عدا القسط الأول في موطن المؤمن له ، ومع ذلك يكون القسط واجب الأداء في موطن المؤمن إذا تأخر المؤمن له في دفعه بعد إعداره ، وهذه الأحكام نافذة ما لم يتفق على غير ذلك .

## خامساً : جزاء الإخلال بالالتزام بدفع القسط

لما كان عقد التأمين كغيره من العقود الملزمة لطرفيه ترتب على ذلك أنه إذا أخل أحد المتعاقدين بتنفيذ التزاماته الناشئة عنه ، كما هو الحال في إخلال المؤمن له بالتزامه بدفع القسط جاز للمؤمن تطبيقاً للقواعد العامة أن يطلب قضاءً إما التنفيذ العيني أو الفسخ وذلك بعد إعدار المؤمن له ذلك الإعدار الذي لا يكون في قاعدته العامة إلا بالإندار أو ما يقوم مقامه ، وقد تطلب القانون اتخاذ الإجراءات الآتية :

١. وجوب أن يقوم المؤمن بإعدار المؤمن له بدفع القسط .
٢. انتظار فترة معينة بعد الإعدار تبلغ حوالي ٢٠ عشرين يوماً ، يظل المؤمن له متمتعاً خلالها بالضمان .
٣. وقف الضمان بعد انتهاء الفترة المشار إليها .
٤. بعد فترة معينة من بدء وقف الضمان يحق للمؤمن فسخ العقد والمطالبة أمام القضاء بتنفيذه .

من هذا يتضح لنا أن المؤمن له الذي يتوقف عن دفع القسط عند حلول أجله يتعرض لجزاء خاص ذي شقين أولهما مؤقت لأن مصيره إلى زوال ، ومؤكد لأنه يقع بقوة القانون ، وهو وقف الضمان ، والثاني نهائي لأنه يؤدي إلى حل الرابطة العقدية ومحتمل لأن إيقاعه بيد المؤمن الذي قد لا يوقعه وهو الفسخ كما أن الإجراءات والمواعيد السالفة لا يجوز للمؤمن مخالفتها إذ هي من النظام العام فيقع باطلاً كل اتفاق بعض المؤمن من أن يقوم بإعذار المؤمن له أو ينقص من المواعيد المنصوص عليها<sup>(١)</sup>.

١- انظر : الوسيط ص ١٣٠٥ ، التأمين د/ عبد المنعم البدر اوى ص ٣٤٣ ، التأمين دراسة مقارنة ص ٦٨٤

## الفرع الثاني

### مبلغ التأمين

ويطلق عليه أيضاً "تقدمه أو أداء المؤمن" وقد يسمى أيضاً "بمبلغ التعويض" وكلها تعنى أنه المبلغ الذى يدفعه المؤمن فعلاً إلى المؤمن له عند تحقق الكارثة المؤمن ضدها أو عند حلول الأجل المتفق عليه .

وهو فى غالب الأحوال يكون عبارة عن مبلغ من المال ، وقد يكون عبارة عن إيراداً مرتباً ، وقد يكون عوض مالى آخر ، وهذا الأداء قبل المؤمن يكون مضافاً إلى أجل غير معين إذا كان الخطر المؤمن منه محقق الوقوع " كما فى التأمين على الحياة لحال الوفاة " ويصبح واجب الأداء عند حلول هذا الأجل " أو تحقق الكارثة " أما إذا كان الخطر المؤمن ضده غير محقق الوقوع ، فإن أداء المؤمن يكون احتمالياً لأن تحقق الخطر المؤمن منه ركن قانونى فى الالتزام وليس مجرد شرط عارض (١) .

وهذا المبلغ هو المقابل لأداء المؤمن له ألا هو القسط ، ويتناسب معه بحيث يزيد هذا المبلغ كلما زاد القسط ، وهذا المبلغ يكون ديناً فى ذمة المؤمن ويختلف وضعه بحسب ما إذا تعلق الأمر بالتأمين على الحياة ، أو بتأمين الأضرار من عدة وجوه :

١- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ٢٨٤ ، الوسيط ص ١٣٤٢ ، أحكام التأمين د/ أحمد شرف الدين ص ٢٣٢ ، التأمين د/ عبد المنعم البدر اوى ص ٢٦٦ طبعة مكتبة وهبة عام ١٩٦٣ ، انظر : التأمين د/ عبد الحى حجازى ص ١٦٨

**الأول :** فى حالة التأمین على الحياة يكون الدين محقق الوجود ، ولكنه مضاف إلى أجل غير معين ، أما فى حالة التأمین من الأضرار فإن الخطر يكون غير محقق، وبالتالي يكون الدين احتمالياً فى ذمة المؤمن وهو بذلك التزام شرطى نظراً لأن الخطر يعتبر أمراً غير محقق الوقوع فى ذاته .

**الوجه الثانى :** يكون أداء المؤمن فى حالة تأمین الأشخاص مباشرة للمؤمن له أو للمستفيد ، أما فى حالة تأمین الأضرار فيكون أداء المؤمن فى صورة إصلاح الأضرار بدلاً من الأداء النقدى المباشر .

**الوجه الثالث :** يضاف فى حالة التأمین من الأضرار وخاصة تأمین المسئولية التزام عرضى إضافة للالتزام الأسمى كمعاونة المؤمن له فى الدعوى التى يرفعها على الغير وشبه ذلك ، ولكن يبقى على كل حال هذا الالتزام العرضى تابعاً للالتزام الأسمى .

**الوجه الرابع :** فى حالة تأمین الأضرار يكون التعويض فى حدود الضرر ولا يجوز الزيادة عليه ، أما فى حالة تأمین الأشخاص فيكون المبلغ حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين فلا يكون ذا طابع تعويضى ومن ثم يجوز قبض عدة مبالغ ناتجة عن عدة عقود تأمین مختلفة استحق كل منها لأنه ليس المقصود منها إصلاح الضرر<sup>(١)</sup>.

١- انظر : عقد الضمان د/ توفيق فرج ص ١٠٩ ، ١١٠ ، التأمین أنواعه المعاصرة ص ٦٠

## المطلب الرابع

### المصلحة التأمينية

هذه هي الركن الرابع من أركان عقد التأمين ، ولكي نتعرف على المراد بها لا بد من تعريفها أولاً ، ثم بيان أهميتها ثانياً ، ثم بيان مدى اعتبارها كركن في جميع أنواع التأمين ثالثاً على النحو التالي :

#### أولاً : تعريف المصلحة

١. عرفها الفقه الفرنسي بأنها : صلة بين شخص ومال أو مجموعة أموال تمثل قيمة اقتصادية معرضة لأخطار يُنشئ تحقيقها الحاجة إلى قيمة مثلها أو تعويض عنها ، أو هي " صلة بين شخص وذمته المالية أو جزء منها مهدد بخطر معين " أو هي " القيمة المالية التي يتعرض المؤمن له أو المنتفع لفقدائها بوقوع الكارثة " (١).

وهي بهذا لا تخرج عن أن تكون ركناً في التأمين من الأضرار فقط ، أما هي في التأمين على الأشخاص فليست بركن .

٢. أما تعريفها في الفقه المصري فقد اختلفت الآراء في تعريفها ، فمن ذهب إلى أنها تكون ركناً في التأمين على الأضرار فقط عرفها كما عرفها الفقه الفرنسي ، ومن ذهب إلى أنها تكون ركناً في جميع أنواع التأمين وهذا هو

الرأى الغالب فقد عرفها بأنها " عبارة عن وجود مصلحة للمؤمن له أو للمستفيد من عدم وقوع الخطر المؤمن منه ، وقد نظم شرط المصلحة فى التأمين المادة ٧٤٩ مدنى والتي تنص على أنه " يكون محلاً للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين<sup>(١)</sup> .

### ثانياً : أهمية المصلحة

تفترض فكرة التأمين بصفة عامة ، والتأمين من الأضرار بصفة خاصة أنه توجد للمؤمن له أو للمستفيد مصلحة فى عدم تحقق الخطر المؤمن ضده ، وهذه المصلحة هى التى تدفعه إلى إبرام عقد التأمين كى يحميها ، ذلك أنه إذا أجاز لشخص ما ليست له مصلحة فى المحافظة على شىء معين ، أن يبرم عقد التأمين يتعلق به فإنه من ناحية أولى سيكون مضارباً أو متراهنأ على وقوع الخطر بحيث يربح إذا وقع ويخسر إذا لم يقع ، ومن هنا تكون مصلحته فى وقوع الخطر وليس فى عدم وقوعه . وهذا من ناحية ثانية ما قد يدفعه إلى أن يحقق عمداً الخطر المؤمن ضده ليستولى على مبلغ التأمين وهو سيفعل ذلك دون اهتمام لفقدان الشىء ، فالفرض أنه لا مصلحة له فى المحافظة عليه ، ومن هنا تظهر أهمية اشتراط المصلحة فى التأمين بحيث يقع عقد التأمين باطلاً إذا لم تكن للمؤمن له مصلحة فى عدم تحقق الخطر المؤمن ضده ، أو بالأدق يزول عن التصرف تكييف التأمين المشروع ويتحول إلى رهان غير مشروع فحيث لا مصلحة لا تأمين<sup>(٢)</sup> .

١- انظر : الوسيط ص ١١٥٣

٢- انظر : عقد الضمان " التأمين " د/ توفيق فرج ص ١٢٥ ، التأمين د/ عبد الحى حجازى ص ١٢٥ ، التأمين دراسة مقارنة للدكتور / جلال إبراهيم ص ٣٦٩

## ثالثاً : مدى اعتبار المصلحة كركب

### في جميع أنواع التأمين

لقد انقسم الفقهاء القانونيين حول مدى اعتبار المصلحة كركن في جميع أنواع التأمين إلى فريقين :

**الفريق الأول :** يرى أن المصلحة ليست بركن إلا في التأمين من الأضرار فقط ، وقد علل ذلك بأنه إذا كانت العلة من اشتراط المصلحة كركن في التأمين هي منع المؤمن له من تعمد إيقاع الخطر المؤمن منه لأنه لا مصلحة له في عدم وقوعه ، ليستولى بذلك على مبلغ التأمين ، فإن هذه العلة وإن توافرت في صور التأمين من الأضرار فإنها إما غير متوافرة في التأمين على الأشخاص ، وذلك يظهر في حالة ما إذا أمن الشخص على حياته حيث من المستبعد أن يتعمد الشخص إلحاق الأذى بنفسه أو تعريضها للتهلكة لمجرد الرغبة في الحصول على مبلغ التأمين فغريزة حب البقاء كفيلة بالقضاء على مثل هذا التفكير إن وجد ، وإن توافرت المصلحة في التأمين على الأشخاص فليس لها الأهمية الواردة في التأمين من الأضرار<sup>(١)</sup>.

**الفريق الثاني :** يرى أصحابه أن المصلحة ركن في التأمين عموماً سواء كان تأميناً من الأضرار أم على الأشخاص ، وعللوا ذلك بأن المشرع عندما نص على المصلحة فقد نص عليها بنصوص وعبارات عامة ومطلقة بحيث تشمل التأمين على الأشخاص كما تشمل التأمين من الأضرار ، كما عللوا ذلك بأنه إذا كان من المسلم

به أن المصلحة ركن فى التأمین من الأضرار فإن اشتراطها فى التأمین على الأشخاص يكون أولى لأن انعدام المصلحة فى التأمین من الأضرار قد يؤدي إلى إهلاك الشئ المؤمن عليه ، أما انعدام المصلحة فى التأمین على الأشخاص فيؤدي إلى القضاء على حياة آدمى أو تعريضها للخطر ولا شك أن الخطر الذى يمس حياة الأدمى أهم بكثير من الخطر الذى يمس الأشياء<sup>(١)</sup>.

---

١- انظر: عقد التأمین للدكتور/ نزيه محمد المهدي ص ١٨٠ طبعة دار النهضة العربية سنة ١٩٧٤، وانظر التأمین دراسة مقارنة ص ٣٧٨ ، التأمین والعقود الصغيرة للدكتور/ محمد على عرفة ص ٦٣ طبعة عام ١٩٥٠ القاهرة .

## المبحث الثالث أقسام التأمين وأنواعه

للتأمين أقساماً وأنواعاً متعددة ، وتختلف تلك الأنواع والأقسام تبعاً للاعتبارات المرادة من التأمين .

فينقسم باعتبار شكل الهيئة التي تمارس عملية التأمين إلى تأمين تعاوني أو تبادلي، وتأمين اجتماعي ، وتأمين تجاري .

وينقسم باعتبار المصلحة المرادة من التأمين إلى تأمين من الأضرار، وتأمين على الأشخاص ، وتأمين من المسؤولية .

ويضيف البعض تقسيماً آخر باعتبار العموم والخصوص ، فيقسم التأمين إلى تأمين فردي ، وتأمين اجتماعي ، ويندرج تحت كل قسم من هذه الأقسام أنواع وأشكال متعددة وسوف نقوم ببيان تلك الأقسام وكذلك ما ينتهي به عقد التأمين وذلك في خمسة فروع على النحو الآتي : -

**الفروع الأول :** أقسام التأمين باعتبار الشكل .

**الفروع الثاني :** أقسام التأمين باعتبار المصلحة المقصودة منه .

**الفروع الثالث :** الخصائص المميزة لكل من التأمين من الأضرار والتأمين على الأشخاص .

**الفروع الرابع :** إعادة التأمين والفرق بينه وبين عقد التأمين .

**الفروع الخامس :** ما ينتهي به عقد التأمين .

## الفرع الأول

### أقسام التأمين باعتبار الشكل

ويقصد بذلك تقسيمه بحسب شكل الهيئة التي تتولاه وتقوم به وهو بهذا التقسيم يتنوع إلى ثلاثة أنواع هي :

٣. تأمين تعاوني أو تبادلي .

٤. تأمين اجتماعي .

٥. تأمين تجاري " التأمين ذي القسط الثابت " .

وسوف نقوم ببيان كل واحد من هذه الأنواع بشئ من التفصيل على النحو

الآتي :

#### أولاً : التأمين التعاوني أو التبادلي

وهو التأمين الذي تتولاه وتقوم به جمعيات تبادلية والتي هي في الأصل

جمعيات تعاونية<sup>(١)</sup>.

ويتحقق ذلك عندما يجد عدداً من الأفراد " خاصة إذا ما اتحدت مهنتهم "

أنفسهم معرضين لأخطار واحدة أو متماثلة فيعمدون لتلافي الآثار السيئة التي قد

تنجم عن تحققها إلى أن ينشئوا فيما بينهم جمعية تتولى عملية جمع الاشتراكات

من أعضائها لتدفع من محصولها مبالغ التأمين لم يحل به منهم الخطر الذي قامت

١- انظر : الوسيط ص ١٠٩٩

الجمعية من أجل التأمين ضده<sup>(١)</sup>. وقد سمي هذا التأمين بالتعاونى لأنه يقوم بالتعاون بين أفرادها ، فالتعاون هو الدافع إليه ، وسمى أيضاً بالتأمين التبادلى لأن الأعضاء الداخلين فيه مؤمنون ومؤمن لهم فى وقت واحد فليس بينهم وسيط أو مساهمون يتقاضون أرباحاً على أسهمهم ، وهناك من يرى التفرقة بين التأمين التعاونى والتبادلى فيجعل التأمين التبادلى هو ما تقوم به منظمات تعاونية على نطاق واسع غير محصور بنوع من المخاطر، ولا بفئة من الناس ، وتفرض فيه أقساط بقدر ما يكفى لتغطية النفقات الضرورية وأجور العاملين دون أى ربح فوق ذلك، بينما التأمين التعاونى ما يقوم به أفراد ذوى مهنة واحدة ، أو هوائم لغرض واحد فقط ، ونرى أن هذه التفرقة ليست بمقبولة، فإن كلا منهما يتداخل مع الآخر فيما يراد منه ، وفى الهدف الداعى إليه<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً : التأمين الاجتماعى

وهو ما يستقطع من مرتب الموظف أو العامل ويعطى له فى صورة مرتب شهرياً عند نهاية خدمته ويسمى " بالمعاش " أو يعطى له عند إصابته بمرض أو حادثاً من جراء عمله ، أو يصرف له فى صورة دواء<sup>(٣)</sup>.

وهو عمل اجتماعى تقوم به الدولة ، وتقصده به تأمين مستقبل مواطنيها ودرء أثر الحوادث المفاجئة عنهم ، ويدخل فيه نوع من التبرع من قبل الدولة ، وهو ينقسم إلى الأنواع والأشكال الآتية<sup>(٤)</sup>.

١- انظر : مذكرات فى التأمين للكثير/ حمدى عبد الرحمن ص ١٤ طبعة دار النهضة العربية سنة ١٩٧٠ ، ١٩٧١

٢- انظر : التأمين أنواعه المعاصرة ص ٣٤

٣- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ١٠٥

٤- انظر : التأمين لفضيحة الشيخ على الخفيف ص ٨٣ إلى ٨٨ طبعة مجلة الأزهر

## النوع الأول

### نظام المعاشات والمكافآت

ويقوم هذا النظام على جمع حصيلة من المال يسهم فيها الموظفون بما يستقطع من رواتبهم ، والحكومة بما تضمه إلى ذلك من أموال تؤخذ من ميزانيتها على أن تدفع الحكومة من هذه الحصيلة إلى من يترك الخدمة أو إلى ورثته عند وفاته معونات شهرية يستعينون بها في تحمل أعباء المعيشة وتكاليف الحياة وذلك طبق نظام مسنون تكفل ببيانه قانون خاص يسمى " قانون المعاشات " .

## النوع الثاني

### تأمين إصابات العمل

والغرض منه رعاية العامل في حالة إصابته بأحد الأمراض المهنية أو حال إصابته نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ، وتتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية علاج المصاب ونفقاته ، ويشمل ذلك أجور الأطباء والأخصائيين ومصاريف الإقامة في المستشفيات والعمليات الجراحية والبحوث والتحليل الطبية ، كما تصرف الهيئة للعامل المصاب خلال تخلفه عن العمل معونة مالية تعادل أجره المدة المسدد عنها الاشتراك ، وفي حالة العجز الكلي الدائم أو الوفاة بسبب مرض مهني أو إصابة عمل يصرف معاش على أساس ٨٠٪ من متوسط

الأجر فى السنة الأخيرة ، أما إذا نشأ عن الإصابة عن عجز جزئى دائم تبلغ نسبته ٣٥٪ أو أكثر من العجز الكلى فإنه يصرف للمصاب معاشاً يوازى نسبة ذلك العجز وإذا كانت نسبة الإصابة تقل عن ٣٥٪ فيصرف للمصاب تعويض معادل لنسبة ذلك العجز مضروبة فى قيمة معاش العجز الكلى عن أربع سنوات ، ويصرف التعويض دفعة واحدة ، والاشتراك الواجب دفعه ٣٪ من أجر كل عامل يلزم بدفعه صاحب العمل .

## النوع الثالث التأمين الصحى

والغرض منه علاج العامل والقيام بنفقات ذلك العلاج ، ويشمل ذلك أجور الأطباء والأخصائيين والإقامة فى المستشفيات والأبحاث والتحليل الطبية المختلفة وشن الأدوية ، ويصرف للعامل أثناء مرضه فى حالة تخلفه عن العمل معونة مالية تتراوح بين ٧٥٪ و ٨٥٪ من أجر العامل بحيث لا تتجاوز ٨٠ يوماً فى السنة الميلادية .

ويشمل التأمين الصحى رعاية المرأة العاملة فى حالة الحمل والوضع ، ويصرف لها بجانب الخدمات الطبية معونة مالية مقدارها ٧٥٪ من أجرها تؤديها الهيئة عن مدة إجازة الحمل والوضع .

والاشتراك الواجب دفعه هو ٤٪ من أجر كل عامل على صاحب العمل و ١٪ من أجر كل عامل على العامل نفسه .

## النوع الرابع التأمين ضد البطالة

ويقضى بصرف تعويض عن بطالة العامل بواقع ٥٠٪ من الأجر الذي سدد على أساسه الاشتراك ، ويستمر صرف التعويض إلى اليوم السابق لالتحاق العامل بعمل ، ويصرف التعويض أسبوعياً خلال فترة التعطل بحد أقصى ٢٨ أسبوعاً .  
والاشتراك الواجب دفعه ٢٪ من أجر كل عامل على صاحب العمل ، و ١٪ من أجر كل عامل على العامل نفسه .

## النوع الخامس التأمين ضد الشيخوخة

فيستحق معاش عن الشيخوخة عند بلوغ العامل سن الستين أو الخمس والستين ، كما يستحق هذا المعاش عند إصابته بعجز كلي دائم ، أو في حالة وفاته بشرط أن تبلغ مدة اشتراك العامل في التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل ، وبحسب المعاش على أساس متوسط أجر المشترك خلال السنتين الأخيرتين بواقع ٢٪ من هذا المتوسط عن كل سنة من مدة اشتراكه في التأمين ، أما المدة السابقة على الاشتراك في التأمين فيحسب عنها معاش بواقع ١٪ مقابل أداء مكافأة نهاية الخدمة للهيئة والحد الأدنى للمعاش ٣٦٠ قرشاً شهرياً ، والحد الأقصى ٧٥٪ من متوسط الأجر أو ١٠٠ جنيهاً أيهما أقل .

## النوع السادس التأمين من العجز والوفاة

ويستحق هذا المعاش إذا حدث العجز الكلي الدائم ، أو وقعت الوفاة خلال مدة خدمة العامل ، ويحسب المعاش على أساس ٤٠٪ من متوسط الأجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين ، أو بواقع ما يستحقه من معاش الشيخوخة ، أي المعاشين أكبر .

## النوع السابع التأمين الإضافي

وهو علاوة على معاش العجز أو الوفاة فتصرفه الهيئة إلى المؤمن عليه أو إلى ورثته ك مبلغ إضافي يقدر على أساس نسبة مئوية من متوسط الأجر السنوي .  
وتختلف نسبته تبعاً لسن العامل والاشتراك الواجب دفعه هو ١٤٪ من أجر كل عامل على صاحب العمل ، و ٨٪ من أجر كل عامل على العامل نفسه .  
وقد نظم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤م ذلك كله ، وهو يقضى بأن يساهم جميع الأشخاص الذين تتناولهم أوامرهم ، وتتوافر فيهم شروطها في إيجاد ما يتطلبه تحقيق هذه الأغراض النبيلة من مال ، ولذلك فهذا التأمين ما يؤخذ فيه من أموال إنما هي في الواقع تؤخذ كضريبة تفرضها القوانين لكي تتمكن الدولة من تحقيق هذه الغاية الكريمة<sup>(١)</sup> .

١- انظر : التأمين للشيخ على الخفيف ص ٨٨

## ثالثاً : التأمین التجارى :

ويطلق عليه أيضاً التأمین ذى القسط الثابت .

ويقصد به : ذلك التأمین الذى تتولاه شركة مساهمة تقوم بدور المؤمن وتتعهد فى مواجهة عملائها مقابل قسط ثابت ومحدد سلفاً بأن تدفع مبلغ التأمین للمؤمن له فى حالة تحقق الخطر المبين فى العقد<sup>(١)</sup>.

وهذا النوع هو الذى يراد من كلمة التأمین إذا أطلقت ، وقد سمي هذا التأمین تجارياً ، لأن الشركات أو المؤسسات التى تقوم به لا تقصد سوى الربح عن طريق بيع التأمین للناس .

وفى هذا النوع يدفع المؤمن له مبلغاً من المال للمؤمن " شركة التأمین " على أن يتحمل المؤمن تعويض الضرر الذى يصيب المؤمن له ، فإن لم يتعرض للضرر المحدد بعقد التأمین أصبح المبلغ المدفوع حقاً للمؤمن ولا شئ للمؤمن له ، وقد لاقى التأمین التجارى رواجاً ليس فقط لحاجة الناس إلى التأمین لزيادة ما يتعرضون له من المخاطر الناتجة عن التقدم الحضارى ، وإنما لكون شركاته لم تجد منافساً قوياً بعد تخلف التأمین التعاونى بسبب أساليبه البدائية ، بينما توافر لدى شركات التأمین التجارى الأجهزة الفنية المتخصصة ، والأرصدة الضخمة مما يمكنها من ممارسة التأمین بكفاءة ومهارة .

والفكرة الأساسية فى التأمین التجارى هو أن تتولاه شركات أو مؤسسات متينة الصلة عن مجموع المؤمنین لهم المشتركين لديها ، وتقتصر علاقتها بكل مؤمن

١- انظر التأمین العقود الصغيرة ص ١٤ ، التأمین دراسة مقارنة ص ٩٦

له على حده ، فهي ليست إلا وسيطاً لتنظيم التعاون بين الطالبين للتأمين المشتركين لديهم والكسب من وراء ذلك ، أو هي بعبارة صريحة " تاجر تأمين " يبيع الأمن للناس بقصد الربح ، وتحقيق التعاون بين الطالبين للتأمين يكون بطريق التبعية فقط<sup>(١)</sup> .

#### رابعاً : أوجه الفرق بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري :

تبدو أوجه الفرق بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري فيما يلي :-

١. التأمين التعاوني يكون المؤمن فيه هم أنفسهم المؤمن لهم ، فتجتمع في كل عضو في الجماعة صفتا المؤمن والمؤمن له فلا يوجد في التأمين التعاوني شخص منفصل عن مجموع الأعضاء يكون هو المؤمن ، أما في التأمين التجاري فتنفصل صفة المؤمن عن صفة المؤمن له ، فيكون هناك في ناحية المؤمن " شركة التأمين " ومهمته جمع الراغبين في التأمين وتحصيل الأقساط منهم ، ويكون هناك في الناحية الأخرى مجموع المؤمن لهم والأقساط التي يحصلها المؤمن من المؤمن لهم تدخل في ملكية الشركة وإذا زاد المتحصل منها على مجموع التعويضات المستحقة كان الفائض ملكاً للشركة ويعتبر أرباحاً للشركاء فيها ، لأن الشركة التي تباشر عملية التأمين بقسط ثابت تهدف لتحقيق ربح فهي تزاول عملاً تجارياً ، وتعتبر بالتالي شركة تجارية<sup>(٢)</sup> .

١- انظر : عقد الضمان " التأمين " في القانون اللبناني ص ٢٦٥ ، ٢٧٦ التأمين أنواعه المعاصرة ص ٣٥  
٢- انظر : الوسيط ص ١٠٩٩ ، التأمين والعقود الصغيرة ص ١٥ ، التأمين د/ عبد المنعم البدر اوى ص ١٧٢ ،  
التأمين دراسة مقارنة ص ٩٧

٢. ما يدفعه العضو في التأمين التعاوني يسمى اشتراكاً وهو قابل دائماً للتغيير زيادة أو نقصاً تبعاً لما يتحقق من المخاطر سنوياً ، وما يترتب على مواجهتها من تعويضات . ويدفع العضو في البداية مقداراً معيناً ، وفي نهاية السنة تحسب قيمة التعويضات ، فإذا كان المقدار الذي دفعه العضو أقل من الواجب لزمه إكماله ، وإن كان أكثر رد إليه ما زاد ، هذه القابلية للتغيير في مقدار الاشتراك ، والتي تعد أحد المميزات الهامة للتأمين التعاوني ، قد تكون مطلقة وقد تكون نسبية .

فتكون مطلقة وذلك في بداية التأمين التعاوني ، حيث تكون قيمة الاشتراك الذي سيدفعه كل عضو غير محدودة ، وتتوقف على عدد الحوادث التي ستصيب المؤمن لهم ، والتي قد تؤدي إلى زيادة الاشتراك إلى أضعاف قيمته الأصلية .

وتكون نسبية عند وضع حد أقصى للاشتراك لا يمكن أن يزيد ما يدفعه المؤمن له بعد ذلك عنه مهما زادت الأضرار .

أما التأمين التجاري فإن ما يدفعه المؤمن له فيه فيسمى بالقسط ، وهو عبارة عن مبلغ محدد مقدماً وقت التعاقد ، وغير قابل للتغيير سواء زادت نسبة الأضرار أو قلت ، وتقوم شركة التأمين بتحديد مقداره وفقاً لقواعد دقيقة<sup>(١)</sup> .

٣. يتميز التأمين التعاوني بوجود التضامن بين الأعضاء أى تضامنهم فى تغطية المخاطر التى تصيب أحدهم أو بعضهم، ويبلغ هذا التضامن مداه فى حالة الاشتراك القابل للتغيير بصفة مطلقة .  
أما فى التأمين التجارى فلا يوجد مثل هذا التضامن حيث تتحدد مقدماً ومنذ بداية العقد مسئولية الطرفين ، فيلتزم المؤمن له بدفع القسط الثابت والمحدد ، ويلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين عن وقوع الخطر على النحو المتفق عليه فى العقد .<sup>(١)</sup>

### خامساً : أوجه الفرق بين التأمين الاجتماعى والتأمين التجارى

- ويبدو الفرق بين التأمين الاجتماعى والتأمين التجارى فيما يلى :-
١. يقوم التأمين الاجتماعى على الإلزام فى تطبيقه حيث يفرضه القانون وينظم أحكامه ، أما التأمين التجارى فيخضع لبدأ حرية التعاقد طبقاً لأحكام القانون المدنى حيث أن الأصل أن يكون المتعاقد له مطلق الحرية فى الدخول فيه أو عدمه .
  ٢. التأمين الاجتماعى تقوم به الدولة أو الحكومة ، كطرف مؤمن فى العقد وتقوم بالتبرع فيه ، أما التأمين التجارى فتقوم به شركة مساهمة ولا تتبرع فيه بل هدفها منه الربح فقط .
  ٣. فى التأمين التجارى يسقط حق المؤمن له فى الحصول على مبلغ التأمين إن توقف عن سداد الأقساط المطلوبة منه بموجب العقد المبرم معه ، أما فى

١- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ٩٩

التأمين الاجتماعي فيقوم صاحب العمل بتأدية الاشتراكات نيابة عن العمال ثم يقوم بتحصيل ما يجب على العامل دفعه باستقطاعه من أجره في حدود النسب التي يقررها القانون ، ويتعرض صاحب العمل الذي لا يقوم بالاشتراكات على النحو الواجب لعقوبات يفرضها القانون في هذا الصدد .

٤. التأمين الاجتماعي لا يقوم على أسس فنية دقيقة تقوم برصد الأقساط ومبالغ التأمين كما هو الحال في التأمين التجاري .

٥. التأمين الاجتماعي يطبق على كل المخاطر التي يؤمن العامل ضدها ، أما التأمين التجاري فينتقى بعض المخاطر التي يمكن للشركة المؤمن أن تقوم بدفع التعويض فيها أخذتا في اعتبارها نسب الربح بالنسبة للمخاطر المؤمنة لها<sup>(١)</sup> .

٦. التأمين الاجتماعي يقتصر الاشتراك فيه على أصحاب الطوائف المعينة التي تدخل في نظامه ، أما التأمين التجاري فيخضع لحرية التعاقد بين المؤمن والمؤمن له<sup>(٢)</sup> .

١- انظر : دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة ج ٢ ص ٤٧٨ ، ٤٨٠

٢- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ١٠٧

## الفرع الثاني

### أقسام التأمين باعتبار المصلحة المقصود منه

ويقصد بالتأمين بهذا الاعتبار مراعاة المصلحة الدافعة للمؤمن له على طلب التأمين ، فقد تكون المصلحة عبارة عن التأمين من الأضرار التي قد تصيب ممتلكاته، وقد تكون المصلحة هي التأمين من الأضرار والمخاطر التي تصيب شخصه، وقد تكون المصلحة هي التأمين من المخاطر المترتبة على مسؤوليته . وسوف نقوم ببيان كل قسم من هذه الأقسام على النحو الآتي :-

#### أولاً : التأمين من الأضرار :-

وقد يسمى بالتأمين على المصالح أو بالتأمين التعويضي أو التأمين على الممتلكات .

ويقصد به : ما يكون فيه الخطر المؤمن منه أمراً يتعلق بمال المؤمن له لا بشخصه ، وهو يهدف إلى تأمين الأضرار التي قد تصيب مال المؤمن له <sup>(١)</sup> . ويندرج تحته أنواعاً كثيرة أشهرها وأهمها الأنواع الآتية :-

١- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ١٠٨ ، دراسة شرعية لأهم العقود المستحدثة ج ٢ ص ٤٨

## النوع الأول التأمين من الحريق

وهو عقد يتعهد بموجبه المؤمن بتعويض الأضرار الناشئة من الحريق في ظروف معينة طبقاً للشروط المقررة في العقد المبرم في حدود مبلغ التأمين ، وذلك مقابل قسط يدفعه المؤمن له بقدر نسبة الخطر المعرض له موضوع التأمين .

## النوع الثاني التأمين من السرقة

وبموجبه يتعهد المؤمن بتعويض المؤمن له عن الخسائر التي تصيب أمواله بسبب السرقة .

## النوع الثالث للتأمين البحري

وهو يهدف في جملته إلى تغطية المخاطر التي تتعرض لها السفن والبضائع ، وبموجبه يقبل المؤمن بأن يعرض المؤمن له عند ضرر يتحملة بمناسبة خسارة بحرية وذلك مقابل قسط يدفعه المؤمن له ، ويلحق به التأمين النهري وإن كانت المخاطر فيه قليلة وهذا هو الاتجاه الغالب في القانون المصري .

## النوع الرابع التأمين الجوى

ويقصد به تأمين مخاطر النقل الجوى التى قد تتعرض لها الطائرات والبضائع خلال النقل الجوى ، وتسرى عليه أحكام التأمين البرى متى كان تأميناً خاصاً .

## النوع الخامس التأمين البرى

ويقصد به التأمين الذى يهدف إلى تغطية الأخطار التى لا تدخل فى نطاق أى تأمين آخر من التأمينات السابقة .

وهو ينقسم إلى تقسيمات كثيرة فقد يكون :

(١) تأمين بسيط :

وذلك إذا تعلق بخطر مفرد .

(٢) تأمين مزجى :

وذلك إذا تعلق بعدة أخطار فى آن واحد .

(٣) تأمين خاص :

وذلك إذا تعلق بتحقيق مصلحة خاصة للمؤمن له أو للمستفيد .

(٤) تأمين عام أو اجتماعى :

وذلك إذا تعلق بتحقيق مصلحة عامة أو اجتماعية وكان غرضه حماية

مصالح الطبقة العاملة .

## ١. تأمين إجبارى :

وهو ما يكون المؤمن له ملزماً بإبرام العقد كما هو الحال فى التأمين الإجبارى من المسئولية عن حوادث السيارات التى نصل القانون المصرى عليها .

## ٢. تأمين اختياري :

وهو ما يكون فيه المؤمن له حرية الاختيار بين إبرام العقد وعدم إبرامه . وهكذا فالتأمين البرى أقساماً عديدة هذه أهمها وأشهرها<sup>(١)</sup> .

## ثانياً : التأمين على الأشخاص :

وهو الذى يكون موضوعه شخص المؤمن له ، والغرض منه حمايته من الأخطار التى قد تتهدده فى وجوده ، أو صحته ، أو سلامة أعضائه ، أو قدرته على العمل " كأخطار الموت والمرض والحوادث والعجز عن العمل " .

ومبلغ التأمين فيه ليس تعويضاً عن ضرر حاصل ، وإنما يستحقه المؤمن له بمناسبة حصول الشرط الذى تعاقد عليه مع المؤمن كبلوغه سنأ معينة ، أو حصوله على مولود .. أو غير ذلك ، فموعد تسليم مبلغ التأمين هو حصول الواقعة .

وليس يلزم حصولها لحوق الضرر بالمؤمن له ، فقد تكون الواقعة سعيدة ، كما فى حالة التأمين لأجل المهر والزواج أو لأجل الولادة ونحو ذلك<sup>(٢)</sup> .

وهو ينقسم ويتنوع إلى أنواع متعددة أهمها وأشهرها الأنواع الآتية<sup>(٣)</sup> .

١- انظر : التأمين أنواعه المعاصرة ص ٣٩

٢- انظر : التأمين دراسة مقارنة ص ١٠٩ ، ١١٠

٣- انظر : دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة ج ٢ ص ٤٨٢ ، ٣٨٤

## النوع الأول التأمين على الحياة

ويستحق بموجبه المؤمن له أو ورثته مبلغ التأمين المتفق عليه ، أو راتباً معيناً عند حدوث الوفاة .

والتأمين على الحياة له صور متعددة منها :

### ١ . التأمين لحالة الوفاة

أى أن مسؤولية المؤمن عن دفع المبلغ المتفق عليه للمؤمن له تكون عند وفاته .. وهو أنواع أيضاً هى :

#### ( أ ) التأمين مدى الحياة :

ويستحق المؤمن له مبلغ التأمين الذى يدفع للورثة أو للمستفيد عند وفاة المؤمن له ويلتزم المؤمن له بدفع قسط التأمين مدى الحياة ، ويبقى العقد سارى المفعول إلى حين وفاته .

#### ( ب ) التأمين لحالة الوفاة المؤقت :

وبموجب هذا العقد يتم الاتفاق على أن يدفع المؤمن لورثة المؤمن له أو للمستفيد مبلغاً معيناً فى حالة وفاة المؤمن له خلال مدة معينة متفق عليها . وإذا انقضت المدة دون وفاة المؤمن له انتهى العقد واستحق المؤمن الأقساط التى دفعت له .

## (ج) التأمین بقاء المستفيد حياً :

ويكون المؤمن مسئولاً عن دفع مبلغ التأمین إذا كان المستفيد لا يزال على قيد الحياة في تاريخ معين ، أو بعد مدة معينة بين وفاة المؤمن له ، وإذا توفي المستفيد قبل استحقاقه للمبلغ انتهى العقد واستحق المؤمن الأقساط ولا يدفع شيئاً للورثة .

## ٢ . التأمیه لحال البقاء

ويلتزم المؤمن في هذا العقد بدفع مبلغ التأمین المتفق عليه في وقت معين إذا بقي طالب التأمین أو المستفيد إلى وقت معين ، وذلك مقابل أقساط يتفق عليها ، أى أن المؤمن له يستحق مبلغ التأمین إذا بقي حياً عند حلول الأجل المعين في العقد ، أما إذا مات قبل ذلك فإن التأمین ينتهي ويستحق المؤمن الأقساط التي استلمها .

## ٣ . التأمیه المختلط

وفيه يلتزم المؤمن بأن يدفع للمؤمن له مبلغ التأمین ، أو مرتباً في حالة بقاء المؤمن له على قيد الحياة بعد انتهاء المدة المقررة أو إلى المستفيد في حالة وفاة المؤمن له قبل انقضاء المدة المقررة ، ويسمى التأمین المختلط لأنه يجمع بين التأمین على الوفاة والتأمین على البقاء ، وهو لذلك أكثر الأنواع انتشاراً .

## النوع الثاني

### التأمين ضد الإصابات الجسدية

وفيه يؤمن الشخص ضد الحوادث التي تمس سلامة أعضائه، والتي قد تؤدي إلى الموت، أو العاهة، أو العجز الجسدي كلياً أو جزئياً، ويدفع المؤمن ما تعهد به للمؤمن له أو إلى ورثته أو إلى المستفيد.

## النوع الثالث

### التأمين من المرض

وهو مثل التأمين من الإصابات الجسدية وهو يغطي العجز عن العمل الذي يلحق المؤمن له في حال المرض، ويدفع المؤمن المبلغ دفعة واحدة أو على دفعات ويدفع مصروفات العلاج إذا مرض خلال مدة التأمين، وقد ينص في العقد على تعويض مريض معين فقط.

## النوع الرابع

### تأمين الزواج والأولاد

والمراد بتأمين الزواج: هو تغطية النفقات التي يستلزمها زواج المؤمن له، وفيه يستحق مبلغ التأمين إذا تزوج قبل أن يبلغ سنّاً معينة. وأما تأمين الأولاد: فيغطي النفقات التي تقتضيها ولادة طفل للمؤمن له خلال مدة التأمين.

هذه هي أشهر أنواع التأمين على الأشخاص<sup>(١)</sup>.

١- انظر: دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة ج ٢ ص ٤٨٤

### ثالثاً : التأمین من المسؤولية :

وقد يسميه البعض " التأمین من الالتزام بالتعويض " .  
ويقصد به : أن يؤمن الشخص نفسه من الضرر الذي يصيبه في ماله إذا  
تحققت مسؤوليته قبل الضرور ، ورجع عليه بالتعويض .  
فشركة التأمین لا تعوض الضرور نفسه ، والذي يعوضه هو المؤمن له ، ثم تأتي  
شركة التأمین بعد ذلك لتعوض المؤمن له عما قد دفعه لتعويض الضرر .  
والمسئوليات التي يؤمن الشخص نفسه منها كثيرة ومتنوعة ، فقد يؤمن نفسه  
من مسؤوليته عن حوادث سيارته ، أو من مسؤوليته عن الحريق ، أو من مسؤوليته  
عن مهنته .. وغير ذلك الكثير<sup>(١)</sup> .

١- انظر: التأمین من الالتزام بالتعويض ص ١٠١٧، ١٠١٨ د/ حسنى عبدالدايم

## الفرع الثالث

### الخصائص المميزة لكل من

### التأمين من الأضرار والتأمين على الأشخاص

لما كان عقد تأمين الأضرار عقد تعويض الهدف منه تعويض الأضرار التي تحيق بالمؤمن له من جراء تحقق الكارثة أو الحوادث المؤمن ضده لم يكن حينئذ وسيلة لإثراء المؤمن له ، ومن ثم فقد ترتب على ذلك النتائج الآتية :

١. أنه لا يجوز الاتفاق بين المؤمن له والمؤمن على أن يدفع هذا الأخير مبلغاً أعلى من قيمة الشيء المؤمن عليه لأن في ذلك تجاوزاً عن قدر الضرر موضوع الضمان.
٢. يصح الاتفاق بين المؤمن له والمؤمن على مبلغ أقل من قيمة الشيء المؤمن عليه ، وبالتالي فإن المؤمن له لا يحصل على تعويض كامل ، ولكن على تعويض منخفض على أساس قاعدة النسبية .
٣. لا يصح التأمين على الشيء الواحد وعن الخطر نفسه عدة مرات لصالح شخص معين ، ومع ذلك فإنه إذا تعدد التأمين على الشيء لصالح الشخص نفسه فلا يصح أن يتجاوز قدر الضرر.
٤. لا يجوز الجمع بين مبلغ تعويض التأمين وبين مبلغ التعويض الذي يلتزم به المسئول عن أحداث الضرر ، ولهذا فإنه إذا قام المؤمن بأداء مبلغ التأمين أو التعويض إلى المؤمن له فإنه يحل حلوياً قانونياً في حقوق المؤمن له قَبْلَ الغير<sup>(١)</sup>.

١- انظر : التأمين وأنواعه المعاصرة ص ٤٣

## ثانياً : الخصائص المميزة للتأمين على الأشخاص ونتائج ذلك :

إذا كان قد ظهر لنا أن تأمين الأضرار يعتبر تعويضاً فإن الأمر ليس كذلك في تأمين الأشخاص حيث يتعلق الأمر في الأساس بتأمين مبلغ من النقود فلا يقاس الأمر بمقدار ما قد يتحقق من الضرر وتفريعاً على هذا نجد ما يلي :

١. لا يقاس مبلغ التأمين بمقدار الضرر ولكنه يحدد سلفاً عند العقد أو يكون

قابلاً للتحديد على أساس معينة في العقد حيث

يتعين على شركة التأمين أداء المبلغ للمؤمن عليه الذي يتحدد بمقتضى العقد دون نظر إلى الضرر الذي يقع بالمؤمن له أو بالمستفيد من التأمين .

٢. يستحق مبلغ التأمين المتفق عليه بتمامه ، فلا وجود هنا لقاعدة النسبية .

٣. يصح في تأمين الأشخاص الجمع بين عهود التأمين، وذلك أن

قيمة الشخص المؤمن عليه لا حدود لها - كقاعدة عامة - ولهذا يمكن

للشخص الواحد أن يبرم عدة عقود تأمين على الحياة ويكون للمستفيد أن

يقبض كل مبالغ التأمين في جميع الحالات .

٤. يجوز للمستفيد في حالة تأمين الأشخاص أن يجمع بين مبلغ التأمين كاملاً

والتعويض الذي يلتزم به الغير - المسئول عن الحادث - طبقاً لأحكام

المسئولية<sup>(١)</sup>.

## الفرع الرابع

### إعادة التأمين والفرق بينه وبين عقد التأمين

أولاً : إعادة التأمين والهدف منه :

إعادة التأمين هو عبارة عن : عقد يتم بين شركتين للتأمين تتعهد بمقتضاه الشركة المعاد التأمين لديها بتحمل قدرًا معيناً من أعباء الأخطار التي قبلتها الشركة التي قامت بالتأمين أولاً ، ويتم هذا في حالة تعاقد المؤمن مع المؤمن له ثم يجد المؤمن نفسه متحملاً لالتزامات كبيرة وكثيرة بالنسبة لخطر واحد ، فيحاول نقل العبء إلى شخص آخر هو معيد التأمين ، ولا يحتفظ لنفسه إلا بنصيب ضئيل ، أو قد يلقي العبء كله على معيد التأمين وذلك في مقابل أقساطه .

الهدف من إعادة التأمين :

تتم عملية إعادة التأمين ، إما بغرض التصفية حيث تحول الهيئة الأولى التزاماتها إلى الهيئة المعيدة التي تحمل محلها في سداد الالتزامات تجاه المؤمن له دون أن يتأثر صالحهم بذلك ، وذلك في مقابل الأصول المكونة لحساب الوثائق المحولة وانتقال حق تحصيل الأقساط المستقلة إلى الهيئة الثانية .

وإما أن تتم العملية بغرض التعويض حيث تحدد الهيئة الأصلية الحد الأقصى لما يمكن الاحتفاظ به من الخطر المعروف لديها والمسمى بحد الاحتفاظ ، والذي يتناسب طردياً مع المركز المالي للشركة وحجم عملياتها في السوق ، ومتوسط قيم الوثائق التي تصدرها ، وعكسياً مع درجة الخطورة التي يمثلها عقد التأمين المباشر ،

وتقوم بإعادة تأمين ذلك الجزء الزائد من الوثيقة عن حد الاحتفاظ لتجنب الخسارة الزائدة والاستفادة من خبرة الهيئة المعيدة في هذا المجال .

### ثانياً : الفرق بين عقد التأمين وإعادة التأمين :

أما بالنسبة للمؤمن له فيعتبر عقد إعادة التأمين عقد تأمين حقيقي ، ولا يختلف عن عقد التأمين الأول إلا من حيث الموضوع ، فهو تأمين التأمين حيث تتوافر فيه عناصر عقد التأمين فيكون المؤمن الأصلي بمنزلة المؤمن له ، بينما يكون معيد التأمين بمنزلة المؤمن .

أما الخطر المؤمن منه فيتمثل في الفروق التي يحتمل أن يتحملها المؤمن الأصلي .. وهذا يكفي لجعل عقد إعادة التأمين عقد تأمين .

ويترتب على كون عقد إعادة التأمين عقد تأمين حقيقي تأثره بالعقد الأصلي من حيث النفاذ والبطالان ، ومن حيث خضوعه لعدد من المبادئ الموجودة في التأمين العادي كمبدأ حسن النية ومبدأ المصلحة ومبدأ التعويض<sup>(١)</sup> .

١- انظر : دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة ج ٢ ص ٤٨٤ ، ٤٨٨

## الفرع الخامس

### ما ينتهي به عقد التأمين

ينتهي عقد التأمين بأسباب كثيرة هي :

١. هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً كلياً كأنهدام المنزل المؤمن عليه قبل تمام العقد ، وذلك لانعدام موضوع العقد ، فالمنزل بمجرد هدمه أصبح شيئاً معدوماً ، والمعدوم لا يصلح أن يكون محلاً للعقد لأنه لا يقبل أحكام العقد .
٢. هلاك الشيء المؤمن عليه جزئياً مرة بعد أخرى كاحتراق ، أجزاء من المنزل المؤمن عليه ، فإن المؤمن يدفع التأمين عن المرة الأولى فقط وينتهي العقد .
٣. انتقال ملكية الشيء المؤمن عليه إلى شخص آخر ، فيحق لكل من المالك الجديد ، وللمؤمن في هذه الحالة فسخ العقد وإنهائه .
٤. إخلال المؤمن له بالتزاماته في دفع الأقساط ، فإذا تأخر المؤمن له عن دفع القسط عن مواعده كان للمؤمن الحق في إنذاره فإذا لم يستجب لذلك في المدة المعينة انتهى العقد واستحق المؤمن ما أخذ من أقساط .
٥. إذا أفلس المؤمن أو صُفيت أمواله قضائياً فإن العقد يقف سريانه من تاريخ التصفية ، ويكون للمؤمن له الحق في استرداد ما دفع من أقساط .
٦. إذا أفلس المؤمن له وصُفيت أمواله قضائياً قبل انتهاء مدة العقد فإن التأمين يبقى قائماً لصالح جماعة الدائنين فيستردوا الأقساط المدفوعة من قبل دائنهم إلى المؤمن<sup>(١)</sup> .

١- المرجع السابق ص ٤٨٨ ، ٤٩٠